



جامعة الجبالي بونعامه خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير



قسم: علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة ملبنة عريب ولاية عين الدفلى
2017-2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

إشراف الأستاذ :

- د. رضوان سليم دوايدية

إعداد الطالبين :

- بونازف الحسن

- وضحة الحاج

لجنة المناقشة

نوقشت وأنجزت علنا امام اللجنة المكونة من:

-محمد إليفيأستاذ محاضر "أ".....رئيسا

-رضوان سليم دوايديةأستاذ محاضر "أ".....مشرفا

-محمد لعربيي.....أستاذ محاضر "أ".....ممتحنا

السنة الجامعية:2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليته الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل

"دوايدية سليم رضوان"

لتفضله بالإشراف على هذا البحث وسعة صدره وعلى حرصه أن يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص، نسأل الله أن يجزيه عنا كل خير.

كما نتقدم بجميل الشكر والعرفان إلى المؤطر

"محمد صادوق"

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وتقديم يد العون لنا.

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذا البحث؛

كما نتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذا العمل ماديا ومعنويا

سواء من قريب أو بعيد.

إهداء

إلى فيض الحب ووافر العطاء بلا انتظار ولا مقابل إلى من كانت سنداً
لي في مخاض هذا العمل وميلاده.

إلى من غمرتني بحنانها وحبها إلى أمي التي مهما قلت فيها لن أوفيها حقها،
التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية.

إلى من كان شمعة تنير دربي ومن علمني الإجتهد والمثابرة وحب الإطلاع
والسير على خطى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام إلى أبي
الحبيب أطال الله في عمره.

إلى فرحة البيت وقرّة العين، الإخوة كلُّ باسمه ومقامه.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى رفيقي الدرب إخواني في الله "قليل فضيل" و"لعصيدي جلال".

إلى كل طالب علم جاد في عمله غيور على دينه.

إهداء

إلى:

الإنسانة التي طالما شعرت بخفقات قلبها مع بعدي عنها
والتي وقفت في حياتي فمن بعد فضلها ودعائها والدتي العزيزة بارك الله
في عمرها

وإلى:

الإنسان الذي وهب من أيام عمره شمعة تضيء دربي الطويل نحو التميز
والرقي فاقتبست منه الدفء والحنان والأمل الصادق..... والدي العزيز
أطال الله في عمره

إلى:

كل من يعرف وضحة الحاج أهدي هذا العمل المتواضع.

وضحة الحاج

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي يلعبه التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل مختلف القوائم المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة، وتشخيص كل العناصر المكونة للهيكل المالي، من أجل التوصل إلى النتائج التي تعطينا صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة لها، ومن خلال تلك النتائج يمكن، لمتخذي القرار أن تكون له فكرة على أقل عن التنبؤات والخطط المستقبلية التي سيضعها بناء، على تلك النتائج التي توصل إليها بعد تحليل القوائم المالية.

ومما سبق يمكننا القول إن التحليل المالي له دور فعال ومهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ومن أجل إبراز ذلك الدور، قمنا بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة التي تخص الفترة 2012-2017 وتطبيق عليها مختلف مؤشرات ونسب التحليل المالي، وذلك بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، التحليل المالي، السيولة، المردودية، مؤشرات التوازن.

Abstract:

The purpose of this study is to explain the role of financial analysis in the economic fonction from the analysis of the deferent financial and accounting of the organization.

And diagrosis all the elements of constituent financial structure to reach the result that give us a clear pietwe about the financial situation of the foundation and throw that results.

The decision makers will be ables to hawe an idea about the expactativ and the futur plans

Analysis has an segrificant role in assessment performance of the organisation and to explaun that role we rely ou the financial statemnet of foundation from2012-2017.

And to aplyanit the various indicators and ratios of the financial analysis in order to answer the problematic issues.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر
	ملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
	قائمة الاختصارات والرموز
أ-د	مقدمة
05	الفصل الأول: التحليل المالي
06	تمهيد
07	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.....
07	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته.....
08	المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التحليل المالي.....
10	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي.....
11	المبحث الثاني: أنواع وظائف التحليل المالي.....
11	المطلب الأول: أنواع ومجالات التحليل المالي.....
13	المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.....
16	المطلب الثالث: وظائف وخطوات التحليل المالي.....
18	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
18	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....
21	المطلب الثاني: تقييم الدراسة الحالية.....
25	خلاصة الفصل.....
26	الفصل الثاني: دراسة حالة لمدينة عريب
27	تمهيد
28	المبحث الأول: تقديم عام لمدينة عريب.....
28	المطلب الأول: بطاقة تعريف لمدينة عريب.....
29	المطلب الثاني: أهداف وإمكانيات لمدينة عريب.....

30	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملينة عريب.....
32	المبحث الثاني: تقديم وعرض النتائج ومناقشتها.....
32	المطلب الأول: تقديم النتائج وعرضها.....
35	المطلب الثاني: مناقشة النتائج وتفسيرها.....
55	خلاصة الفصل.....
56	الخاتمة.....
60	قائمة المراجع.....
63	الملاحق.....

قائمة

الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
34	جدول الميزانية المالية لجانب الأصول للفترة 2014-2012	1-1
34	جدول الميزانية المالية لجانب الأصول للفترة 2017-2015	2-1
35	الميزانية المالية لجانب الخصوم للفترة 2014-2012	3-1
35	الميزانية المالية لجانب الخصوم للفترة 2017-2015	4-1
35	تطور رأس المال العامل الإجمالي للفترة 2014-2012	1-2
35	تطور رأس المال العامل الدائم 2017-2015	2-2
36	رؤوس الأموال العامة للمؤسسة ملبنة عريب للفترة 2014-2012	3-2
36	رؤوس الأموال العامة للمؤسسة ملبنة عريب للفترة 2017-2015	4-2
37	تطور احتياجات رأس المال العامل الإجمالي للفترة 2014-2012	1-3
37	تطور احتياجات رأس المال العامل الإجمالي للفترة 2017-2015	2-3
39	تطور الخزينة الصافية للفترة 2014-2012	1-4
39	تطور الخزينة الصافية للفترة 2017-2015	2-4
41	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة 2014-2012	1-5
42	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة 2017-2015	2-5
44	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم للفترة 2014-2012	3-5
45	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم للفترة 2017-2015	4-5
47	نسب الهيكل للفترة 2017-2012	1-6
48	نسب التمويل للفترة 2017-2012	1-7
50	نسب السيولة للفترة 2017-2012	1-8
51	نسب المردودية للفترة 2017-2012	1-9

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
16	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	1-1
31	الهيكل التنظيمي للمؤسسة عريب	2-2
37	منحنى بياني لرأس المال العامل الإجمالي FRNG للفترة 2017-2012	3-2
38	منحنى بياني لاحتياجات رأس مال العامل الإجمالي للفترة 2017-2012	4-2
39	منحنى بياني لتطور الخزينة الصافية للفترة 2017-2012.	5-2
43	أعمدة بيانية تمثل نسبة الأصول في الفترة الممتدة ما بين 2017-2012	6-2
46	أعمدة بيانية تمثل نسبة الخصوم في الفترة 2017-2012	7-2
49	تطور نسبة المديونية ونسبة الاستقلالية المالية للفترة الممتدة ما بين 2017-2012	8-2
49	منحنى بياني لنسبة التمويل الدائم والتمويل الذاتي للفترة 2017-2012	9-2
50	يمثل منحنى بياني لنسب السيولة خلال الفترة 2017-2012.	10-2
52	منحنى بياني لنسب المردودية خلال الفترة 2017-2012.	11-2

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
64	جدول حسابات النتائج	01
65	جدول الميزانية لجانب الخصوم 2013-2012	02
66	جدول الميزانية لجانب الأصول الجارية 2014-2013	03
67	جدول حسابات النتائج 2014-2013	04
68	جدول الميزانية المالية لجانب الخصوم 2014-2013	05
69	جدول الميزانية المالية لجانب الاصول 2015-2014	06
70	جدول الميزانية المالية لجانب الخصوم الجارية 2015-2014	07
71	جدول حسابات النتائج 2015-2014	08
72	جدول حسابات النتائج 2016-2015	09
73	جدول الميزانية المالية لجانب الخصوم 2016-2015	10
74	جدول الميزانية لجانب الاصول 2016-2015	11
75	جدول الميزانية المالية لجانب الأصول 2017	12
76	جدول الميزانية المالية لجانب الخصوم 2017	13
77	جدول حسابات النتائج 2017	14

قائمة

الرموز والمختصرات

قائمة الرموز والمختصرات

المختصر	المعنى باللغة الفرنسية	المعنى باللغة العربية
BFR	Total des besoins en fonds de roulement	إحتياجات رأس مال العامل الإجمالي
BFREX	Besoins en fonds de roulement pour l'exploitation	إحتياجات رأس مال العامل للإستغلال
BFRHEX	Besoins en fonds de roulement hors exploitation	إحتياجات رأس المال العمال خارج الإستغلال
TN	Trésorerie nette	الخزينة الصافية

مقدمة

توطئة:

إن التحليل المالي له من أهمية بالغة لما له من تأثير على تخطيط والتنبؤ المالي الصحيح والسليم للمؤسسة، حيث إزداد الإهتمام بدور التحليل المالي بسبب تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الإقتصادية ، أصبح من الضروري على المحلل المالي التعرف على الوضع المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط والتنبؤات المستقبلية المالية، ونتيجة لما شهدته المؤسسات الإقتصادية من تغيير وتطور، أصبحت النتائج التي تظهرها القوائم المالية للمؤسسة غير كافية على تقديم صورة حقيقية عن الوضعية المالية لها ،فوجب تدعيم تلك القوائم المالية بأدوات التحليل المالي لإبراز أدق التفاصيل عن الوضعية المالية للمؤسسة.

حيث أصبح من غير الممكن الإعتماد على الأرقام التي تظهر في القوائم المالية فقط لأنها لا تعطي صورة واضحة وكافية عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذا وجبّ خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل، بهدف إبراز وتوضيح نقاط القوة والضعف ومعاينتها.

وحاولت المؤسسة الجزائرية العمومية منها و الخاصة أن تواكب التطورات الإقتصادية التي يشهدها العالم في كل يوم وفي كل لحظة، وذلك من خلال إعتمادها على النظام المحاسبي المالي و تطبيقها للمعايير الدولية للتدقيق وغيرها من الإجراءات التي تساهم في تحسين نشاط وضبط مخرجات قوائمها المالية، والتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط، فهي تبقى غير كافية في ظل المنافسة ، فالأهم ليس تحقيق النتائج الإيجابية فقط ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع محاولة ضمان الإستمرارية ، ولهذا وجبّ على متخذي القرار أن يكون نظرة إستراتيجية جديدة لكل مستويات التسيير، وتلك النظرة تتطلب إعتماد التحليل المالي الشامل على جدول تدفقات الخزينة.

الإشكالية:

إن عملية تقييم النشاط والأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، لها أهمية بالغة، حيث أصبح من الضروري إجراء تحليل للقوائم المالية مما يمكّن من إعطاء صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة، والإستفادة من النتائج المتوّصل إليها في إتخاذ القرارات، ومن خلال هذا سوف نحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم التحليل المالي في إتخاذ القرار المالي؟
- ما هي الأدوات والوثائق المستعملة في التحليل المالي؟
- ما هي أهم النسب ومؤشرات التحليل المالي؟

- فرضيات الدراسة:

- للإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا تم إعتداد على الفرضيات التالية:
- يساهم التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرارات من خلال النتائج التي يتم حصول عليها بعد تحليل عناصر القوائم المالية؛
- للتحليل المالي أدوات وأساليب تتمثل في مختلف النسب ومؤشرات التوازن المالي التي تطبق على الوثائق المحاسبية، والمتمثلة في قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج؛
- تعتبر نسب السيولة والمردودية من أهم أدوات التحليل المالي، بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي كمعدل النمو واحتياجات رأس المال.

-موضوع البحث:

يتناول هذا الموضوع الذي يأتي تحت عنوان، دور التحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة لمؤسسة ملبنة عريب، حيث حاولنا من خلال هذا الموضوع التطرق إلى أهم الأدوات ومؤشرات التحليل المالي بالإضافة إلى إبراز الأساليب وتقنيات المعتمدة في التحليل المالي للقوائم المالية.

-أسباب إختيار الموضوع:

- من أسباب إختيارنا لهذا الموضوع:
- الرغبة الذاتية؛
- دراسة الموضوع؛
- تحليل وتفسير بعض المؤشرات والنسب المالية ومحاولة مساعدة المؤسسة في إيجاد حلول وتحسين وضعيتها المالية؛
- الرغبة في تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع.

-أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع في معرفة التأصيل النظري للتحليل المالي ومحاولة تجسيده على أرض الواقع، من خلال إجراء دراسة الميدانية في المؤسسة الإقتصادية، ومعرفة مختلف آليات وأساليب المستخدمة في تحليل القوائم المالية، حيث يوضح هذا الموضوع الدور الذي يلعبه التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرارات المالية.

-أهداف الدراسة:

- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال اطلاع على قوائمها المالية وتحليلها؛
- معرفة دور التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرارات فعالة؛
- إبراز أدوات وآليات التحليل المالي للقوائم المالية.

-حدود الدراسة:

تمت هذه الدراسة في المؤسسة الإنتاجية المتمثلة في ملبنة عريب بولاية عين الدفلى، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2012-2017، وأما فيما يخص الترتيب فقد كان خلال ثلاثة أشهر من السنة الجارية (2018-2019)

-المنهج المتبع والأدوات:

بهدف الإجابة على الإشكالية الأساسية للموضوع وإختبار الفرضيات تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية والمؤشرات المالية.

-الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات: حيث تم إستخدام جدول حسابات النتائج والميزانيات للفترة محل الدراسة ما بين 2012-2017.

-الأدوات الإحصائية والقياسية: فقد تم إستخدام بعض النسب والمؤشرات التي تم من خلالها تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

-المنهج المتبع في الدراسة: تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد قمنا بإستخدام أسلوب دراسة حالة وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2012-2017.

-مرجعية الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر منها الأولية والثانوية:

1-مصادر أولية: ولقد تمثلت هذه المصادر في القوائم المالية التي تم الحصول عليها من قبل المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في ملبنة عريب.

2-مصادر ثانوية: تمثلت في بعض الكتب العربية والأجنبية بالإضافة إلى بعض المذكرات والمجلات والملتقيات الاقتصادية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

-صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت بسبب الإضرابات؛
- إختلاف وتضارب الأرقام فيما يخص بعض الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة؛
- صعوبة الحصول على المعلومة في وقتها المحدد.

-هيكل البحث:

من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة قمنا بتقسيم بحثنا هذا كآآتي: ففي الفصل الأول تناولنا الإطار المفاهيمي، ولقد قمنا بإعطاء حوصلة عن ماهية التحليل المالي، وذلك من خلال ذكر كل ماله علاقة بهذا الموضوع، كما قمنا بالإشارة إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ومقارنتها مع الدراسة الحالية، أما فيما يخص الفصل الثاني فقد تضمن الدراسة الميدانية وفيه حاولنا تطبيق بعض النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي على القوائم المالية التي منحت لنا من طرف المؤسسة، والتي من خلالها إستطعنا الوصول إلى بعض النتائج.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة، وإتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية، بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر فعالية، وكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ولتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، وهذا من خلال الدراسة المالية وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة إتجاهها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة، والتي سنتطرق إليها من خلال ثلاث المباحث الآتية:

-المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي

-المبحث الثاني : أنواع وظائف التحليل المالي

-المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المهمة بالنسبة للمؤسسة، نظراً لأهميته البالغة في تحليل نشاط المؤسسة، لذلك فهو يحتوي على الدراسات الاقتصادية المالية، وعادة فإن طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للقوائم المالية والبيانات المحاسبية لمعرفة مدلوله وأسباب ظهوره.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر (19) حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في فترة الممتدة (1929-1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير، وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من مشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية، بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية، لجنة الأمن والصراف، وبدأت في نشر التقديرات الزمنية لآليات المؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع، وكانت المراحل التي مرّ بها التحليل المالي خلال القرن العشرين (20) كالتالي:¹

- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون إهتمامهم بتحديد خطر إستعمال أموالهم بصفة أكثر دقة.

- في الستينيات ومع تطور المؤسسات، ركز الإهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة لها.
- في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا، التي كانت تهدف إلى تأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي، الذي تحول من التحليل الساكن " لفترة زمنية شهر أو سنة إلى التحليل الديناميكي أي " دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة، أقلها ثلاث سنوات ومقارنة نتائجها".

ثانياً: أسباب نشأته

هناك عدة عوامل عجلت في ظهور التحليل المالي كقاعدة التحليل، وتقييم أداء المؤسسات حيث يمكن تلخيصها في:²

أ- الثورة الصناعية وظهور المؤسسات الكبيرة: مما نتج عنه ظهور مؤسسات عملاقة خاصة منها مؤسسات المساهمة، والتي يكون فيها انفصال بين الإدارة والملاك، والذي كان من الضروري إيجاد وسيلة، تمكن المستثمرين من متابعة نتائج المؤسسات التي يستثمرون فيها أموالهم.

¹ منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الأردن، 2005، ص10.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص232.

ب-التدخل الحكومي في كيفية إنجاز القوائم المالية: رغبة الحكومة في توفير القدرة للمؤسسات من أجل تبويب قوائمها المالية، وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة.

ج-الكساد الكبير: ساد في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للمؤسسات.

د-ظهور الائتمان كمصدر للتمويل: حيث أن مؤسسات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية إتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناء على المؤشرات المبنية على نتائج التحليل المالي.

و-ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية: إن قوانين البورصة تقتضي بالضرورة أن تقوم المؤسسات التي تطرح اسمها للاكتتاب، بأن تعرض وبشكل مفصل قوائمها المالية التي تمكن المستثمرين من إتخاذ قراراتهم الإستثمارية.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المالي

أ-تعريف التحليل المالي:

ورد العديد من التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم لوظيفة التحليل المالي، والتي سنحاول

إبراز بعض منها فيما يأتي:¹

أ-التحليل المالي عبارة عن معالجة البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في مستقبل.

ب-أن يتضمن التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل إتخاذ قرارات مستقبلية.

ج-التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المشروع بقصد إتخاذ القرارات المناسبة.²

د-التحليل المالي يتمثل في معالجة ودراسة المعلومات المالية المرتبطة بالمؤسسة، بهدف القيام بتشخيص وضعيتها المالية، وتحديد نقاط القوة والضعف بها، والفرص والتهديدات، والتي يمكن أن تؤثر عليها سلباً أو إيجابياً.³

حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 232¹

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، عمان، الأردن، 2009، ص 13 14.

³ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج العلمي والعملية متكامل)، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 21، 22.

و- التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، لأجل الحصول على معلومات تستعمل في عمليات إتخاذ القرارات في تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أي مشكلة مالية موجودة، والتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.¹

ه- التحليل المالي هو دراسة وتقييم المركز المالي في فترة زمنية معينة، قد تكون في الماضي أو الحاضر، بالإستناد على مختلف الوثائق المحاسبية والبيانات الإقتصادية والمالية المرتبطة بنشاطها وحالتها خلال هذه الفترة، بهدف الوصول لتقييم مختلف السياسات الداخلية التي تؤثر على ربحية المؤسسة، ومدى ملاءمتها المالية وقدرتها على تحقيق المردودية، وهذا من خلال دراسة توازنها المالي وسياسات الإستثمار والتمويل ودرجة المخاطرة والسوق، بالإعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية.²

كما بينت بعض التعاريف إعتماد التحليل المالي على الأدوات والمؤشرات المالية للوصول إلى تقييم السياسات الداخلية للمؤسسة التي تؤثر على ربحيتها نذكر منها:³

- التحليل المالي هو عملية دراسة تحليلية للمعلومات والبيانات المحاسبية والمالية والربط فيما بينها لمحاولة الخروج بنتائج محددة للوضعية المالية للمؤسسة، ثم تفسير الأسباب التي أدت لظهورها، مما يساعد على تشخيص حالة المؤسسة والوقوف عند نقاط القوة والضعف في حالتها المالية.

- التحليل المالي هو مجموعة الإجراءات والعمليات التي تهدف لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد مدى سلامة أدائها المالي والإقتصادي.

وبصفة مختصرة التحليل المالي هو عملية تسمح بالإجابة على أربعة أسئلة، الآتية:

- هل المؤسسة تحقق التوازن المالي؟

- هل المؤسسة تحقق النمو؟

- هل المؤسسة تحقق المردودية؟

- هل المؤسسة تحقق الملائمة؟

وحتى يتمكن المحلل المالي من إيجاد إجابات للأسئلة أعلاه فهو يتبع الخطوات التالية:

- تحقيق التوازن المالي مرتبط بتحليل الميزانية المالية ؛

- تحقيق النمو مرتبط بتحليل قدرة المؤسسة على خلق القيمة المضافة وتحقيق الأرباح بصفة مستمرة ومتزايدة؛

- تحقيق المردودية مرتبط بقدرة المؤسسة على تحقيق المردودية التجارية الإقتصادية والمالية للأموال المستثمرة؛

- تحقيق الملائمة مرتبط بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية في أية لحظة زمنية وقدرتها على تحقيق

السيولة.

¹ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والإقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص54.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص16.

³ عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم، مذكرة ماستر، السداسي الأول، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمة كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014، ص2.

ثانياً: خصائص التحليل المالي

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي:¹

- أ- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ القرارات؛
- ب- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي؛
- ج- هو نشاط مستمر في المؤسسة؛
- د- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية إتخاذ القرارات؛
- و- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي**أولاً: أهمية التحليل المالي**

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط الآتية:²

- يساعد الإدارة في رسم الأهداف وبالتالي الخطط لمزاولة النشاط الإقتصادي؛
- يعتبر أداة فعالة لزيادة عملية التدقيق؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض والوفاء بالديون؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
- الحكم على مدى إدارة المؤسسة،
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

ثانياً: أهداف التحليل المالي³

- بيان الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الإقتراض، وتقييم جدوى الإستثمار؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة والإستفادة من المعلومات المتاحة،
- تقييم جدوى الإستثمار، ومعرفة الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية، ومعرفة وضع المؤسسة في قطاعه
- تحليل مسببات الأرباح والخسائر، وتقييم هيكل الأموال؛

¹ مفلح عقل، مقدمة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ص287.

²مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، "انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة"، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى السنوي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي: (SA) والمعايير الدولية للمراجعة (IFR S)، المنعقد في 13-14 ديسمبر 2011 بجامعة ورقلة.

³ محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، دور التحليل المالي في مسار المؤسسة الإقتصادي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد49، 2016، ص304.

- التنبؤ بإحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة، وتحديد الإنحرافات في الأداء، وتشخيص أسبابها؛
- يعتبر التحليل المالي مصدر المعلومات الكمية، والنوعية لمتخذ القرار؛
- تحقيق العوائد المناسبة على الإستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على سواء؛
- بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، ومتوسطة وطويلة الأجل، للمحافظة على السيولة اللازمة وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛
- إتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة، والتخطيط وتقييم الربحية والسيولة.

المبحث الثاني: أنواع ووظائف التحليل المالي

التحليل المالي له أساليب مختلفة، والمعروفة بالأساليب التقليدية والحديثة المستعملة من طرف المؤسسات الإقتصادية، كما أنه له خطوات يعتمد عليها المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل، لذلك من أجل القيام بوظائف التحليل المالي المختلفة بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى ذلك له أنواع ومجالات مختلفة يعتمد عليها المحلل المالي، حيث تتوفر له المادة الخام التي تعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لعملية التحليل، وهي مختلف البيانات المالية والمحاسبية اللازمة للتحليل المالي، التي تسمح للمحلل بالتوصل إلى نتائج ذات أهمية.

المطلب الأول: أنواع ومجالات التحليل المالي

أولاً: أنواع التحليل المالي

هناك عدة أنواع من التحليل المالي الناتجة عن طريقة التوبير التي يستخدمها المحلل أو المختص، والأسس التي يعتمد عليها في التحليل، نتطرق لبعض منها فيما يلي:¹

أ- حسب الجهة القائمة بالتحليل:

1- التحليل الداخلي:

وتعني الإدارة المالية للمؤسسة المسؤولة عن أداء المهام والوظائف المالية، والتي نجد من أهمها التحليل المالي للمركز المالي للمؤسسة ومدى سلامته وتوافقه مع أهداف المؤسسة.

2- التحليل الخارجي:

تقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة كالمؤسسة المالية والمصرفية والغرف التجارية والصناعية، وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات وتحقيق.²

ب- حسب الزمن:

1- التحليل الرأسي (الثابت وساكن):

¹ محمود عزة اللحام، أيمن هشام عزريل، مرجع سابق، ص305.

² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن

2015، ص38، 39.

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية لموضوع التحليل، ويتسم هذا التحليل بالسكون والثبات لأنه يدرس العلاقة بين حسابين أو مجموعتين في فترة زمنية محددة.

2- التحليل الأفقي (المتغير):

هذا نوع من التحليل يتم عن طريق إحتساب إتجاه التغير في العناصر الرأسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية، من أجل توضيح التغيرات الحاصلة خلال فترة زمنية محددة.¹

ج-حسب الهدف من التحليل:²

-تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية على مدى القصير.

-تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل.

-التحليل المالي لربحية وسيولة المؤسسة.

-التحليل المالي لتقييم الأداء.

-التحليل المالي لتقييم مدى التناسق في الهيكل التمويلي والإستثماري للمؤسسة.

ثانياً: مجالات التحليل المالي

ومن مجالات التحليل المالي تتمثل فيما يأتي:³

أ-التخطيط المالي: تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتنبأ بالتحليلات المستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويعتمد عليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

ب-التحليل الائتماني: يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستناداً إلى نتيجة هذا التقييم؛

ج-التحليل الإستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثماراتهم وكفاية عوائدها؛

د-تحليل الإندماج والشراء: ينتج عن هذا التحليل من (الإندماج والشراء) تكوين وحدة إقتصادية واحدة نتيجة لإنضمام وحدتين إقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما؛

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص، 29.

² عبد الكريم اللطيف، مرجع سابق، ص، 9، 10

³ هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000، ص 159.

هـ- تحليل تقييم الأداء: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.¹

المطلب الثاني: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتوع أغراض إستخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتتوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة، ولتتوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى.

ويمكن تحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي فيما يأتي:²

أ-المستثمرون؛

ب-إدارة المؤسسة؛

ج-الدائنون؛

د-الموردون؛

هـ-العملاء؛

و-العاملون في المؤسسة؛

ز-الهيئات الحكومية؛

ح-الأفراد والجهات المتعلقة بالأوراق المالية؛

ط - المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي.

1-المستثمرون: يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الإستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الإحتفاظ بالسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي المؤسسة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في مدى القصير والطويل.³

2-إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي بموجبها يتم تحليل الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

¹ هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 160.

² محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر الطبعة 2، 2006، ص97.

³ محمد مطر، مرجع سابق، ص148.

- فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات الآتية أو كلها مجتمعة:¹
- 1-2- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الإستثمار؛
 - 2-2- التعرف على الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
 - 2-3- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقارنة في الحجم والمشابهاة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛
 - 2-4- تقييم فاعلية الرقابة؛
 - 2-5- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الإستخدام المختلفة،
 - 2-6- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
 - 2-7- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة؛
 - 2-8- تشخيص المشكلات الحالية؛
 - 2-9- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

3-الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمنشأة، أو الشخص المحتمل شرائه للسندات المصدرة، أو الإكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمنشأة، قد يكون الدائن بنكا أو منشأة مالية أو أفراد طبيعيين، فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المنشأة الوفاء بالقرروض عندما يحين أجل الإستحقاق.²

فإذا كان القرض لمدة تزيد عن سنة، يكون عادة إهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الإلتزام في الأجل الطويل، وأما إذا كان القرض لمدة أقل من سنة، فيكون إهتمام الدائن هو التأكد من إمكانية سداد المدين هذه الإلتزامات في الأجل القصير، ومع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

4- الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، وإستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معهم، أو إن يخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.³

5- العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المؤسسة، خاصة في حالة إرتباطهم أو إعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.⁴

¹ اليمين سعادة، إستخدامات التحليل المالي في تقييم الأداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، (رسالة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير علوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، 2009)، ص9.

² اليمين سعادة، مرجع سابق، ص9.

³ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة الماجستير غير منشورة تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية _ غزة_، 2008، ص43.

⁴ مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سابق ص 63.

6- العاملون في المؤسسة: يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما:

-المساهمون (الملاك).

-العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجر مع ثبات الإنتاجية يعني إنخفاض العائد المخصص للملاك، بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو إختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الإحتياطيات.

7- الهيئات الحكومية: يعود إهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بدرجة الأولى،

ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، إضافة إلى الأهداف الآتية:¹

1-7- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛

2-7- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛

3-7- مراقبة الأسعار؛

4-7- غايات إحصائية.

8- الأفراد والجهات المتعلقة بالأوراق المالية:

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:

-تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي؛

-مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛

-تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل إستثمار.

9- المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي:²

تستفيد المؤسسات المتخصصة من التحليل المالي للأغراض التالية:

-الإحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المنشآت ومركزها المالي وتدريب أفرادها على التحليل؛

-مساعدة المنشآت في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق.

المطلب الثالث: وظائف وخطوات التحليل المالي.

-أولاً: وظائف التحليل المالي:³

هناك عدة وظائف يعتمد عليها في عملية التحليل المالي وترتكز في مجملها حول:

¹صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، (رسالة ماستر، مالية

المؤسسة، كلية علوم الإقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة2013)، ص14.

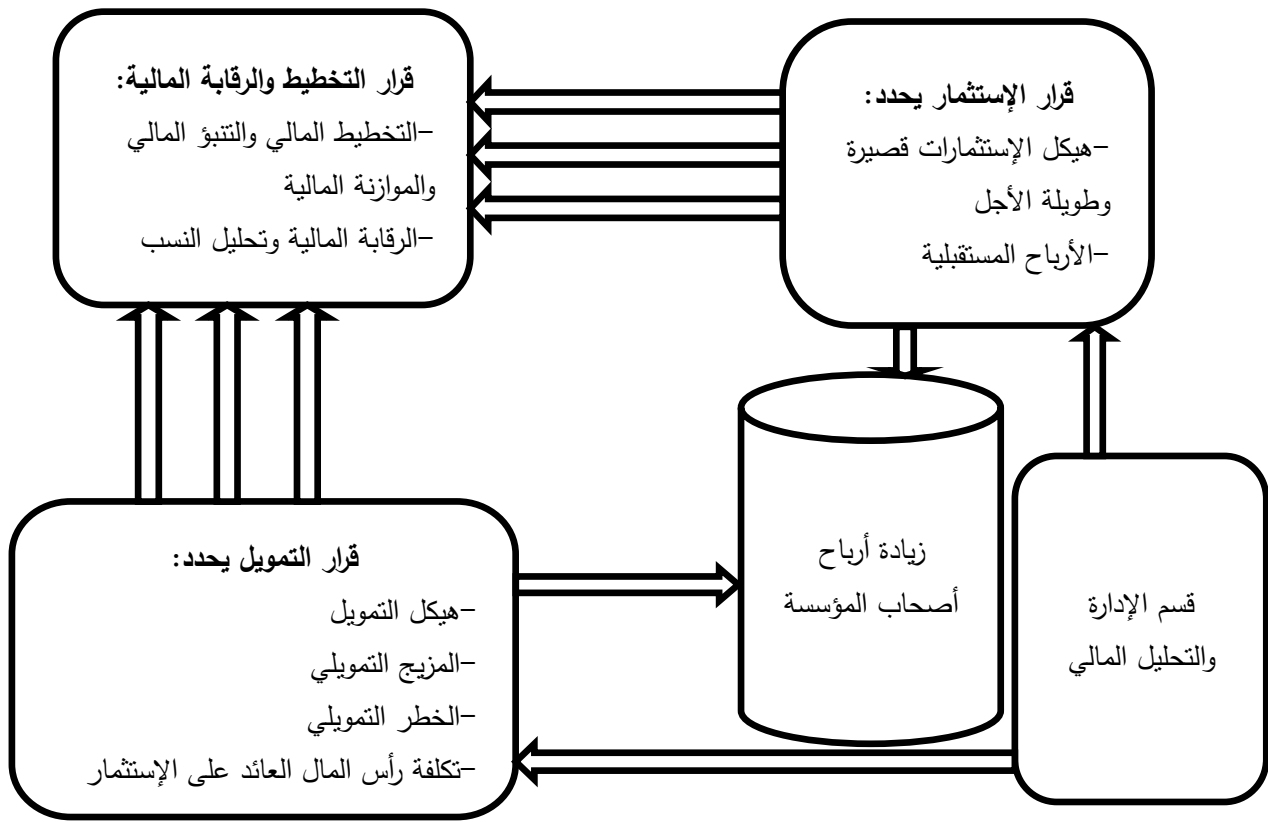
² محمد الصرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، الطبعة 1، 2014، ص121.

³محمد الصالح عواشيرية، التحليل المالي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، سعد دحلب، البليدة، 2005، ص21.

أ- توجيه المستثمر لإتخاذ القرار: وهي توجيه متخذي القرار لإتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية، أو العائد بغرض تحقيق هدفها بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الإستقرار من القرارات التي تحددها سياسات المؤسسة.

- ب- إتخاذ قرار الإستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الإستثمار المرتقب إنجازها.
- ج- إتخاذ قرار التمويل: حيث تمكّن مجلس الإدارة من البحث عن فرص تمويل أفضل.
- د- إتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه رقابة مختلف العمليات المالية.

الشكل رقم 01: المخطط العام لوظائف التحليل المالي



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001، ص 9

من خلال المخطط يمكن القول أن المحلل المالي يمكنه تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة من خلال القيام بالوظائف التالية:¹

- 1- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن إستخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات، والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل؛

¹ خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سابق ذكره، ص 96.

2-تحديد هيكل أصول المشروع : من حيث تحديد حجم الإستثمارات في كل من الأصول القصيرة وطويلة الأجل، وكذلك توجيه إستخدام الأصول الثابتة الملائمة؛

3-تحديد الهيكل المالي للمشروع : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، وكذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الإقتراض.

-ثانياً: خطوات التحليل المالي:

ويمكن إتباع الخطوات التالية عند قيام بالتحليل المالي:¹

- أ-تحديد الأهداف من التحليل المالي، وهذا متوقف على الجهة المعنية بالتحليل المالي؛
- ب-جمع البيانات وكل المعلومات التي تساعد المحلل المالي على تحقيق الهدف المسطر؛
- ج-تحليل أدوات التحليل المناسب والمتوافق مع الهدف حتى يمكن الوصول إلى أفضل النتائج؛
- د-تحليل المؤشرات المالية بدقة متناهية حتى يتسنى معرفة الإتجاهات المستقبلية لهذه المؤشرات؛
- هـ-قراءة النتائج وتفسيرها، لإتخاذ القرارات المناسبة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

قصد الإحاطة أكثر بموضوع بحثنا، وبعد الإطلاع على مجموعة من البحوث والدراسات السابقة والتي لها علاقة بهذا الموضوع، قمنا بإختيار عدد من المذكرات التي قمنا بتلخيصها وتطرقنا إلى أهم النتائج والنقاط المتوصل إليها، وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث كما يلي:

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهراني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة 2013، ص44_45.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

سننظر من خلال هذا المطلب إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية، والأجنبية المتمثلة فيما يلي:
أولاً: الدراسات العربية.

أ- دراسة أوراغ خولة: مساهمة التحليل المالي للميزانية في إتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بسكرة، في الفترة من 2012 إلى 2016، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي جامعة محمد خيضر بسكرة دفعة 2015-2016، وتم طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يساهم التحليل المالي للميزانية في إتخاذ القرارات المالية؟** وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح وإبراز أهم أدوات التحليل المالي التي تطبق على الميزانية لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة، وتم الإعتماد في هذه الدراسة على القوائم و التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة، وكان الهدف من ذلك الحصول على نتائج وتوضيحات لفهم الإشكالية المطروحة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مدى تطبيق الأدوات المالية، ومدى إبراز دقة هذه الأدوات في وصفها للوضعية المالية للمؤسسة، مما يسهل على مسيري ومتخذي القرار على إتمام المهام على أكمل وجه، وكذلك أبرزت هذه الدراسة الأهمية والقيمة المضافة التي يقدمها التحليل المالي في توجيه المؤسسة، وخاصة في ما يتعلق بإتخاذ القرارات المالية، وتجنبها للمخاطر والعقبات في حالة عجزها.

ب- دراسة لزعر محمد سامي: وقد تناول الباحث موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وهي مذكرة تدخل لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، بجامعة منتوري بقسنطينة للسنة الجامعية 2011-2012.

وتم طرح إشكالية هذه المذكرة على النحو الآتي: **هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد عيوب المخطط الوطني المحاسبي بالإضافة إلى فهم النظام المحاسبي المالي، ومدى ترابطه بالمعايير الدولية للمحاسبة، وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكيف النظام المحاسبي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية، وإبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، و التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية بعد تبني الجزائر لنظام المحاسبي المالي.

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن القوائم المالية التي تعد وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي، حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، والتغيرات في الوضعية المالية وأداء المالي الخاص بالمؤسسة.

ج- دراسة طيرا لويزة وسايغي باهية فريال: فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة حالة للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة، وهي مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص المحاسبة والتدقيق بجامعة العقيد أكلي أولحاج بالبويرة للسنة الجامعية 2014-2015.

وكانت إشكالية الموضوع المطروحة هي هل يعتبر التحليل المالي أداة فعّالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة؟ حيث هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة وطرحهما للإشكالية المذكورة أعلاه إلى إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية إتخاذ القرار، بالإضافة إلى إبراز مدى فعالية التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرار، وعرض الأدوات المستعملة وتطبيقها في المؤسسة، وكذلك هدفت هذه الدراسة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية، والتعرّف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

وقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في فكرتين رئيسيتين هما:
- إنّ التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، للحصول على معلومات تساعد في إتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة.

- تحليل القوائم المالية يساعد على تقييم أداء المؤسسات بإعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات على شكل نقاط قوة وضعف بالمؤسسة.

د-دراسة قريرة مروة: وكانت هذه الدراسة تحت عنوان دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة، وهي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي، بجامعة محمد خيضر بسكرة للموسم الجامعي 2016-2017.

وتم طرح إشكالية هذا الموضوع وفق الصياغة التالية، ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية؟ وقد هدفت الباحثة من خلال تناولها لهذا الموضوع إلى توضيح أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك إبراز دور التحليل المالي في تقييم المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، وذلك بمراقبة البيانات والمعلومات بإستخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية.
ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أنّ التشخيص المالي خطوة هامة في إتخاذ القرارات بالمؤسسة الإقتصادية، وكذلك التحليل المالي يحدد جوانب القوة والضعف وبه يمكن تجنب المخاطر والعقبات في حالة العجز.

هـ-دراسة اليمين سعاد: إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمية بسطيف، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة.

حيث تتمحور إشكالية البحث كالتالي، هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:
- المؤسسة تحتفظ بالقدر الكافي من السيولة، وهي تعتبر أموال مجمدة يجب على المؤسسة إستثمارها في مجالات أخرى؛

-المؤسسة غير مستقلة بكل أصولها حيث يجب عليها التخلي عن الإستثمارات الزائدة أو إستغلالها إن كانت غير مستغلة.

و-دراسة محمد عزت اللحام: دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الإقتصادي، وكانت الدراسة الميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس، وهي مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة العدد التاسع والأربعون 2016.

وكانت إشكالية الموضوع كمايلي، ما دور التحليل المالي في تحديد المسار الإقتصادي في الشركات التجارية في محافظة نابلس؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الإقتصادي، وتمّ الإعتماد في هذه الدراسة على الإستبيان وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الإستبيان، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج يمكن إيجازها في أن التحليل المالي ضروري جداً، وأن التحليل المالي يساهم في تنفيذ الخطط طويلة وقصيرة المدى بدقة عالية.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية.

أ- دراسة (2014) Mohammed Getahun

Determinants of capital structure And Its Impact on the performance of Ethiopian insurance industry.

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان، محددات هيكل رأس المال وأثرها على أداء صناعة التأمين الأثيوبية؟ وقد هدفت هذه الدراسة إلى فحص محددات هيكل رأس المال وأثره على قطاع التأمين في إثيوبيا، وعليه كان تركيزها الرئيسي على إختبار ميداني لعوامل محددة للمؤسسة مثل الرافعة المالية، معدلات النمو، حجم المؤسسة والمخاطر، والأصول الملموسة وتأثيرها على الأداء في صناعة التأمين الأثيوبية، إذ تضم عينة الدراسة جميع مؤسسات التأمين التي لديهم عشرة تقارير سنوية للفترة 2004، 2013.

ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام التحليل المالي، وإستعمال البيانات والإختبارات الإحصائية التي شملت الإحصاء الوصفي والإرتباط، ونموذج الإنحدار الخطي، ثم بناء علاقة بين العوامل المحددة للمؤسسة والأداء، لقياس العائد على الأصول للشركات على مدى عشر سنوات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الرافعة المالية، وحجم المؤسسة، والأصول الملموسة كان لها تأثير على أداء مؤسسات التأمين الإثيوبية، ومن خلال النتائج يرى الباحث أن عينة الدراسة يجب أن تستخدم المزيد من الأصول الخاصة عن الديون في تمويل أنشطتهم التجارية، وهذا من أجل تعزيز قيمة الأعمال من رأس المال المقترض أمر خطير للمؤسسة.

غير أن الباحث حدد المؤسسات التي تمتلك عشر تقارير مع العلم أن هناك العديد من المؤسسات تمتلك أكثر من 10 تقارير.

المطلب الثاني: تقييم الدراسة الحالية

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى إبراز أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أولاً: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

بعدها تطرقنا فيما سبق إلى الدراسات السابقة سوف نقوم في هذا المطلب بعرض أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

أ- أوجه التشابه:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي أسلفنا ذكرها في بعض النقاط المشتركة بينهما، وسنقوم بذكر أوجه التشابه بين الدراسة الحالية وكل الدراسات السابقة كما يلي:

- دراسة اورغ خولة: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من خلال نقاط التالية:

- تطرق كل من الدراستين إلى موضوع له علاقة بالتحليل المالي؛
- المنهج المتبع في الدراستين؛

- التطرق إلى ذكر آليات وأساليب التحليل المالي المتبعة في تحليل القوائم المالية.

- دراسة لزعر محمد سامي: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية:

- تطرق كل من الدراستين إلى موضوع له علاقة بالتحليل المالي؛
- الهدف من الدراسة المتمثل في التعرف على مختلف أساليب التحليل المالي؛
- إبراز أهمية ودور التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرارات المالية.

- دراسة طيرا لويزة وسايقي باهية فريال: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من خلال النقاط المشتركة التالية:

- معالجة كل من الدراستين لموضوع له علاقة بالتحليل المالي؛

- إبراز كل من الدراستين لنقاط القوة والضعف في الهيكل المالي للمؤسسة التي كانت محل الدراسة؛

- تطرق كل من الدراستين إلى ذكر المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع، وذلك من خلال الإعتماد على أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

- دراسة قريرة مروة: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من خلال النقاط التالية المشتركة بينهما:

- كل من الدراستين تطرقتا إلى موضوع له علاقة بالتحليل المالي؛

- محاولة كل دراسة إبراز دور التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة التي كانت محل الدراسة؛
- التطرق إلى ذكر المفاهيم وأساليب التحليل المالي.

- دراسة اليمين سعاد: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من خلال النقاط المشتركة بينهما المتمثلة في:

- الهدف من كل الدراسة والمتمثل في التعرف على مختلف أساليب التحليل المالي المستخدمة في تحليل القوائم المالية؛

- محاولة إبراز كل دراسة لدور التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؛

-محاولة كل دراسة تجسيد الجانب النظري للتحليل المالي على أرض الواقع من خلال إتباع أسلوب دراسة الحالة في تقديم الجانب التطبيقي لكل دراسة.

-دراسة محمد عزت اللحام: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من خلال النقاط المشتركة بينهما التالية:

- التطرق إلى موضوع دور التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية؛
-كل دراسة حاولت تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة من خلال إبراز نقاط القوة والضعف للهيكل المالي في المؤسسة محل الدراسة؛

- محاولة إبراز كل دراسة لدور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، ومدى مساهمته في ترشيد وتحسين القرارات المالية.

- دراسة Mohammed Getahun: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من خلال النقاط التالية:

- تطرق كل دراسة إلى موضوع له علاقة بالتحليل المالي؛
- محاولة كل دراسة تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة؛
- الهدف من الدراسة والمتمثل في ذكر الإطار المفاهيمي للتحليل المالي ومحاولة تجسيده على أرض الواقع؛
-إعتماد الدراساتين على أدوات التحليل المالي في تحليل عناصر القوائم المالية.

ب- أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة في عدة نقاط، وذلك حسب إختلاف كل دراسة مقارنة مع الدراسة الحالية، وسنقوم بذكر هذه إختلافات بين دراسة الحالية وكل دراسة كميالي:

-دراسة أوراغ خولة: تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في عدة نقاط، حيث تطرقت هذه الدراسة من خلال الإشكالية المطروحة إلى مدى مساهمة تحليل الميزانية في المساعدة على إتخاذ القرارات المالية، بينما في دراستنا الحالية حاولنا من خلال طرحنا لإشكالية هذا الموضوع إبراز دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.

وكذلك يكمن الإختلاف بين الدراساتين في الفترة الزمنية والمؤسسة محل الدراسة، حيث كانت الدراسة الميدانية لهذه الدراسة بمؤسسة سونلغاز ببسكرة للفترة 2012-2016، بينما دراسة الحالية فقد كانت بالمؤسسة الإنتاجية ملبنة عريب وكانت فترة محل دراسة من سنة 2012 إلى سنة 2017.

-دراسة لزعر محمد سامي: تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من خلال الإشكالية المطروحة في كل دراسة، حيث حاول الباحث من خلال طرحه للإشكالية موضوع بحثه إلى توضيح آثار النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة، بينما في دراستنا الحالية حاولنا إبراز دور التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرارات المالية.

وكذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث الهدف، فالدراسة السابقة هدفت إلى تحديد عيوب المخطط الوطني المحاسبي بالإضافة إلى فهم النظام المحاسبي المالي، ومدى ترابطه بالمعايير الدولية للمحاسبة، وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييف النظام المحاسبي الجزائري مع معايير

المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية، بينما الهدف من دراسة الحالية هو إبراز دور التحليل المالي على المساعدة في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

-دراسة طيرا لويزة وسايحي باهية فريال: تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من خلال الإشكالية المطروحة في كل دراسة، حيث حاولت الباحثتين من خلال طرحهما لإشكالية موضوع دراستهما إلى توضيح فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، وهل التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي، بينما في دراستنا من خلال طرحنا لإشكالية حاولنا توضيح دور التحليل المالي على مساعدة في إتخاذ القرارات المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية.

وكذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث مؤسسة محل الدراسة، والفترة الزمنية التي تمت فيها إعداد هذا الموضوع، حيث كانت قد أجريت هذه الدراسة في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة، بينما الدراسة الحالية فقد كانت بالمؤسسة الإنتاجية ملبنة عريب هي محل الدراسة.

-دراسة قريرة مروة: تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من عدة جوانب، ففي هذه الدراسة حاولت الباحثة من خلال الإشكالية المطروحة إلى توضيح كيفية القيام بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، بينما في دراستنا الحالية حاولنا إبراز دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث المؤسسة التي كانت محل الدراسة، ففي هذه الدراسة أجرت الباحثة الدراسة الميدانية لموضوع بحثها في مؤسسة المطاحن الكبرى أوماش ببسكرة، وذلك في الفترة 2016-2017، بينما دراستنا الحالية فقد كانت الدراسة الميدانية بالمؤسسة الإنتاجية ملبنة عريب ولاية عين الدفلى، وذلك للفترة 2012-2017.

-دراسة اليمين سعاد: تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في عدة نقاط، ففي هذه الدراسة حاولت الباحثة من خلال تناولها لموضوع استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة إلى توضيح الكيفية التي يستخدم بها التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية، بالإضافة إلى ذلك تعتبر هذه الدراسة رسالة ماجستير، وكانت الدراسة الميدانية لهذه الدراسة في المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمية بولاية سطيف.

بينما الدراسة الحالية من خلال تناولنا لموضوع دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، حاولنا إبراز دور التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرارات، بالإضافة إلى ذلك تختلف دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة في مكان إجراء الدراسة الميدانية والفترة الزمنية التي كانت محل الدراسة.

-دراسة محمد عزت اللحام: تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في عدة نقاط، حيث تعتبر هذه الدراسة من خارج الوطن، وفي هذه الدراسة حاول الباحث من خلال تناوله لموضوع دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية، إلى توضيح كيف يمكن الإستفادة من تحليل عناصر القوائم المالية في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، ومدى مساهمة التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات التجارية التي أجريت بها الدراسة وذلك بمحافظة نابلس، بالإضافة إلى ذلك تعتبر هذه الدراسة عبارة عن مجلة تعد في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بغداد.

بينما الدراسة الحالية من خلال تناولنا لموضوع دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، حاولنا إبراز دور التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرارات، بالإضافة الى ذلك تختلف دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة في مكان إجراء الدراسة الميدانية والفترة الزمنية التي كانت محل الدراسة، وتعتبر مذكرة للإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير.

–دراسة **Mohammed Getahun**: تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية، كون هذه الدراسة تمت خارج الوطن، وفي هذه الدراسة حاول الباحث من خلال طرحه لإشكالية موضوع دراسته الى تحديد محددات هيكل رأس المال وأثرها على صناعة التأمين الإثيوبية، وحتى يجيب عن الإشكالية المطروحة إعتد في ذلك على التحليل المالي للتقارير السنوية لمؤسسات التأمين للفترة 2004-2013، بالإضافة الى ذلك ففي هذه الدراسة تناول الباحث موضوع التحليل المالي كجزء فقط من دراسته، وأداة لمساعدته للوصول الى نتائج المرجوة من هذه الدراسة.

بينما الدراسة الحالية تعتبر دراسة محلية، وكان موضوع التحليل المالي هو موضوع الرئيسي للدراسة حيث حاولنا تناول مختلف الجوانب المتعلقة به، بالإضافة الى ذلك إختلاف الفترة الزمنية محل الدراسة، وإختلاف الهدف من كل دراسة.

خلاصة

من خلال تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض جوانب التي تتعلق بالتحليل المالي من خلال إعطاء لمحة عنه، وذلك بذكر نشأة التحليل المالي وأهم التعاريف والمفاهيم التي جاء بها علماء الإقتصاد في وضعهم للإطار المفاهيمي للتحليل المالي، يمكننا ان نستنتج النقاط التالية:

التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية إلى نسب ومؤشرات مالية نستطيع من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

تكمن أهمية دور التحليل المالي في المساعدة على إبراز نقاط القوة ومحاولة الإبقاء عليها ونقاط الضعف ومحاولة إيجاد حلول لها وتحسينها.

هناك عدة أطراف تستفيد من تحليل القوائم المالية مما يعكس أهمية البالغة للتحليل المالي في منظومة الإقتصادية.

بالإضافة الى ذلك من خلال قيامنا بعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع توصلنا الى بعض الاستنتاجات.

حيث ان للتحليل المالي آليات وأدوات تستخدم في تحليل عناصر القوائم المالية تتمثل في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

تكمن أهمية التحليل المالي في إستخلاص النتائج المتوصل إليها بعد تحليل عناصر قائمة المركز المالي، وبالتالي تسليط الضوء على نقائص وإمكانية الموجودة في الهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية.

الفصل الثاني

دراسة حالة ملبنة عريب

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل تطبيق ما جاء به الفصل النظري، بإجراء دراسة ميدانية على مؤسسة إنتاجية متمثلة في ملبنة عريب، محاولين إبراز العلاقة التي تربط دور التحليل المالي بالمؤسسة الإقتصادية وهذا عن طريق تطبيق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على القوائم المالية التي تخص المؤسسة محل الدراسة، وفي الأخير سنحاول إستخلاص النتائج المتوصل إليها، ثم تحليلها إحصائيا وإقتصاديا ومناقشتها قصد الخروج بمجموعة من التوصيات حسب وجهة نظرنا، والتي يمكن أن تساعد في تطوير أداء المؤسسة، وذلك من خلال التطرق إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: تقديم عام لمبنة عريب

المبحث الثاني: تقديم وعرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ملبنة عريب

تعتبر مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته بمنطقة عريب من أهم الوحدات الاقتصادية التي تؤدي دورا إستراتيجيا في تلبية رغبات المستهلكين بمنتجاتها، كما تقوم بدور رئيسي في تشغيل عدد كبير من العمال من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الأول: بطاقة تعريف الملبنة

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى الخطوات التي صاحبت إنشاء الوحدة الإنتاجية لملبنة عريب بداية من سنة تأسيسها، وكذا تقديم مختصر للهيكل التنظيمي الخاص بها.

أولا: تعريف ملبنة عريب:

كان يضمّ الديوان الوطني للحليب ومشتقاته OMAC بعد تأسيسه في عام 1981 م ثلاث وحدات هي:

- وحدة بئر الخادم؛

- وحدة بودواو؛

- وحدة ذراع بن خدة.

وفي عام 1987 م أنشأت وحدة عريب حيث تم إنجاز المصنع وبدأ نشاطه خلال شهر ماي من سنة 1985 م، بعدما تم تأسيسه من طرف المجموعة القانونية الإيطالية INTROCOOP، وتم إبرام الصفقات في 1985/12/24م، قدرة رخصة البرنامج ب155.000.000 دج، وكان يبلغ عدد العمال الوحدة آنذاك 300 عامل وقد تم إختيار الوحدة بالمنطقة نظرا للمساحة الشاسعة حيث تتربع على مساحة تقدر 11هكتار إضافة إلى وجود عدد لا بأس به من مربي أبقار الحليب، كما أن بلدية عريب تقع على الخط الوطني رقم (04) وتبعد عن مقر الولاية ب 11 كلم وقد تحصلت الوحدة على إستقلالها بتاريخ 1989/10/21 م، وإبتداء من تاريخ جويلية 1997م أصبحت ORLAC تسمى بالمجمع الصناعي للحليب GIPLAIT ، وقد إختارت الوحدة نفسها ملبنة عريب وهي الآن مؤسسة ذات أسهم SPA رأس مالها يقدر 200.000.000 دج وعدد عمالها حاليا 293 عامل، وهي تتمتع بالإستقلالية التسيير في تسعير مختلف منتجاتها، ماعدا سعر الحليب بإعتباره منتج إستراتيجيا، فسعره تسيطر عليه المديرية العامة وبأمر من الدولة، إذ تعتبر ملبنة عريب من أهم المؤسسات المنتجة للحليب ومشتقاته في الوسط الجزائري.

ثانيا: نشأة ملبنة عريب:

كان الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته ORLAC فيما مضى عبارة عن مؤسسة صغيرة قام بإنشائها المستعمر الفرنسي، وكانت تسمى آنذاك بإسم COLETAL تقوم بتوزيع حليب البقر في قارورات من الزجاج، وبما أن إنتاجها كان ضعيفا بدأ الديوان الوطني للتجارة ONACO باستيراد الحليب من السوق الأوروبية المشترك آنذاك إلا أن هذا لم يلبي حاجيات السكان المتزايدة على الحليب، ولهذا تم إنشاء الديوان الوطني للحليب ومشتقاته

ONLAIT بمرسوم رئاسي رقم 69-23 نوفمبر 1969م، وهي مؤسسة إقتصادية تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة.

وكان يبلغ عدد عمالها آنذاك 450 عاملا، عمدت ONLAIT إلى عدة استثمارات لتوسيع قدراتها الإنتاجية، فقامت ببناء وحدات إنتاجية للتخلص من العجز الوطني لإنتاج الحليب. بعد إعادة الهيكلة للمؤسسات قامت الدولة بإنشاء دواوين جهوية موزعة على ثلاث مناطق:

- الديوان الجهوي للحليب في الوسط ومركزه الجزائر العاصمة؛
- الديوان الجهوي للحليب في الشرق ومركزه بعنابة؛
- الديوان الجهوي للحليب في الغرب ومركزه بعريب.

ثالثا: أهداف ملبنة عريب

بعد تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية الجديدة، تحولت هذه الوحدة من موزع خصوصي إلى موزع مستقبل بمعنى أنها تستطيع توزيع أي منتج كانت توزعه من قبل، وتستطيع إضافة منتوجات جديدة، فالمؤسسة تسعى من خلال نشاطها التوزيعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء مخزون أمان وتدعيم السوق بالمواد التي توزعها؛
 - توسيع تشكيلة المنتجات الموزعة وبالتالي التعاون مع زبائن وموردين جدد؛
 - تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح، أي مضاعفة رقم الأعمال؛
 - السهر على مراقبة الجودة وتركيب منتجاتها بالفحص المجهرى للحفاظ على سلامة الزبائن؛
 - العمل على إنشاء هيئات جديدة وتوزيع شبكة التوزيع والإتصال.
- ووحدة عريب للحليب ومشتقاته كباقي المؤسسات الأخرى، دخلت في مرحلة إقتصاد السوق، حيث أصبحت مؤسسة ذات أسهم الموثق بتاريخ 11/07/1997م.

المطلب الثاني: أهداف وإمكانيات ملبنة عريب

هناك جملة من الأهداف تسعى إليها الملبنة والتي سخرت كل إمكانياتها من أجل بلوغها.

أولا: أهداف الملبنة

تتمثل أهداف مؤسسة ملبنة عريب فيما يأتي:

- توفير مناصب شغل للقضاء على البطالة وخاصة أن الأغلبية عمال هذه الملبنة من داخل الولاية؛
- السهر على مراقبة الجودة وتوزيع منتجاتها لتلبية رغبات زبائنها، دفع عجلة التنمية الإقتصادية الوطنية؛
- خلق قنوات توزيع جديدة ومحاولة تغطية الطلب المتواصلة خلال هذه الفترة.

ثانيا: إمكانيات الملبنة

تنقسم إمكانيات مؤسسة ملبنة عريب إلى قسمين:

أ: الإمكانيات المادية

تتوفر الملبنة على مجموعة مهمة من الإمكانيات المادية تتمثل بما يأتي:

- 1- منشأة خاصة بالمياه تتميز بوجود فيها:
- 2- محطة لتصفية المياه الملوثة؛
- 3- محطة لمعالجة المياه الصناعية؛
- 4- بئران مجهزان بمضخاتهما كهربائيتان لضخ المياه؛
- 5- ورشات الإنتاج.

ب: الإمكانيات البشرية

- 1- تتوفر مؤسسة ملبنة عريب على عدد كبير من العمال لديها: 06 عمال في المديرية العامة، 23 عامل الإدارة العامة، 11 عامل في المحاسبة والمالية، 104 عامل الإنتاج، 37 عامل في الصيانة، 23 عامل في التموين، 51 عامل في المبيعات، أربعة عمال في مصلحة جمع الحليب، 04 عمال في مصلحة الأمن، 19 عامل في المخبر، 11 عمال مؤقتين.
- 2- وأخيرا يبلغ العدد الكلي لعمال الملبنة 293 عامل لسنة 2017-2018.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة عريب

يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة في تصميم الطريقة التي تمارس بها نشاطاتها حيث يتضمن هذا التصميم علاقة كل مصلحة من هذه المصالح وذلك حسب الإستراتيجية التي تتبعه المؤسسة في تحقيق أهدافها سواء تعلق الأمر بالتخطيط أو تنفيذ الرقابة.

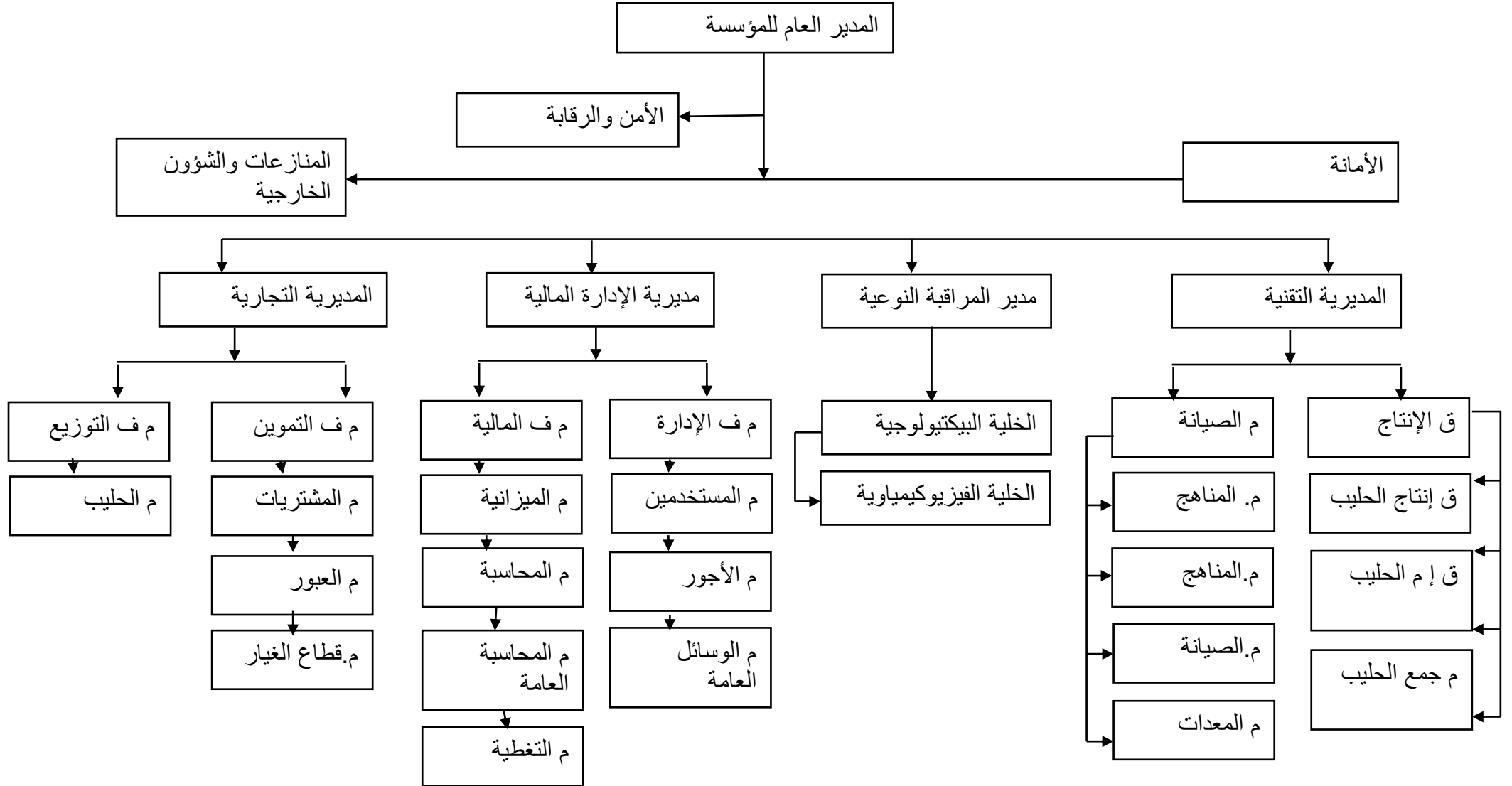
يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة عريب من:

الإدارة العامة يترأسها المدير العام ومهمته الرئيسية إدارة الوحدة بكل مديرياتها ووحداتها الفرعية، حيث يمثل عدد الموظفين الدائمين حوالي 411 موظف والموظفين المتقاعدين 23 موظف.

يمكن تلخيص هذا الهيكل في النقاط الآتية:

- مديرية الإدارة والمالية: يتكون من فرع الإدارة والمالية؛
 - مديرية الفرعية لجمع الحليب: أهم فروعها مصلحة جمع الحليب؛
 - مديرية التجارة: أهم فروعها فرع التموين ومصلحة البيع؛
 - مديرية التقنية: أهم فروعها فرع الإنتاج والصيانة؛
 - مديرية المخبر: تتكون من مصلحة الفيزيوكيميائية ومصلحة البكتيريولوجيا؛
 - مديرية المراقبة الداخلية: وأهم مصالحها مصلحة الأمن.
- ويمكن توضيح هيكل المؤسسة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة "ملبنة عريب"



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

المبحث الثاني: تقديم وعرض النتائج ومناقشتها.

سننتظر من خلال هذا المبحث إلى تحليل الهيكل المالي للمؤسسة محل الدراسة، والمتمثلة في ملبنة عريب وهذا من أجل إختبار الفرضيات وإظهار العلاقة بين مؤشرات التوازن المالي والنسب المالي.

المطلب الأول: تقديم النتائج وعرضها.

أولاً: آليات وأدوات التحليل المالي.

1- معدلات النمو

يعتبر نمو المؤسسة الإقتصادية مؤشراً من مؤشرات تقييم الأداء، ومعرفة إذا كان وضع المؤسسة في تطور أو تدهور، أي تساعدنا مؤشرات النمو في معرفة مراكز التطور للمحافظة عليها، أو تحديد الأجزاء التي تعاني من التدهور في الهيكل المالي، وبالتالي تقديم حلول ومعالجة هذا الإشكال للمحافظة على الأموال الخاصة ومن بين معدلات النمو نجد: معدل نمو الأصول، معدل نمو رقم الأعمال، معدل نمو النتيجة الصافية، معدل نمو القيمة المضافة.

ويتم حساب معدل النمو وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو} = (\text{قيمة العنصر في السنة } n - \text{قيمة العنصر في سنة } n+1) \div \text{قيمة العنصر في السنة } n$$

مردودية المؤسسة:

تعرف المردودية على أنها ذلك الإرتباط بين النتائج والوسائل التي تساهم في تحقيقها، كما تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، كما تعتبر دراسة مردودية المؤسسة من أهم الوسائل أمام المحلل المالي للحكم على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، ويمكن التمييز بين نوعين من المردودية، المردودية الإقتصادية والمردودية المالية ويتم حساب كل نسبة منهما وفق العلاقتين التالية:

$$\text{المردودية الإقتصادية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

$$\text{المردودية المالية} = \text{نتيجة الإستغلال} / \text{مجموع الأصول}$$

ب- نسب السيولة

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من الأصول النقدية، والأصول الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة)، كما تستخدم نسبة السيولة كأداة لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة، إذ يعد تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقييم أدائها وقدرتها على مواجهة إلتزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة.

$$\text{الإستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الديون}$$

$$\text{القدرة على السداد} = \text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}$$

ج- رأس المال الدائم

هو ذلك المؤشر للتوازن، وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى القصير إلى

المدى الطويل، وهو هامش الأمان الناتج عن فائض الأموال على الأصول الثابتة، أي أنه التمويل الدائم لتمويل الموجه لدورة الإستغلال، ويحسب بإحدى الطريقتين:

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأموال الخاصة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

إحتياجات رأس المال العامل: نميز نوعين من إحتياجات رأس المال

1- إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال:

BFREX = (الأصول المتداولة - قيم الجاهزة) - (مجموع الديون - السلفيات البنكية)

أو:

BFREX = إحتياجات إستغلال الدورة - موارد إستغلال الدورة

إحتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال

BFRHEX = إحتياجات خارج إستغلال الدورة - موارد إستغلال الدورة

الخزينة الصافية TN:

تعبر عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الإستغلال، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الإستغلال.

طريقة 1

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفيات البنكية

طريقة 2

الخزينة = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

نسب الهيكلية:

هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعية لكل جانب من جوانب الميزانية، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل المالي للمؤسسة، وتساعد هذه النسب الإدارة على فعالية تسيير وذلك من خلال تسليط الضوء على نقطتين مهمتين هما:

1- التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي.

2- كفاءة إستثمار الأموال الموضوعية تحت تصرف المؤسسة بشكل فعال.

2-2- رأس المال العامل الخاص : وهو يبين حجم الأموال الخاصة المستخدمة في تمويل الأصول المتداولة

ويتم حسابه وفق إحدى المعادلتين التاليتين.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = رأس مال العامل الدائم + ديون طويلة الأجل
 رأس مال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - رأس مال العامل الأجنبي

3-2 أنواع الرأس المال :

- رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي) : وهو يبين حجم الأموال الخارجية (الديون التي إستخدمتها المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة والمتداولة) ، ويتم حسابه بإستخدام إحدى المعادلات التالية :

- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل
 - رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس مال العامل الخاص.
 - رأس المال العامل الإجمالي : وهو يبين مدى الأقصى الذي يمكن لرأس المال العامل الدائم أن يصل إليه ويتم حسابه بإحدى المعادلات التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة + مخزونات + قيم المحققة + قيم الجاهزة.
 رأس المال العامل الإجمالي = رأس مال العامل الأجنبي + ديون قصيرة الأجل.
 رأس مال العامل الإجمالي = رأس مال العامل الدائم + ديون قصيرة الأجل.

ثانياً: التحليل المالي.

1- الميزانية المالية

الجدول رقم (1-1): الميزانية المالية لجانب الأصول للفترة الممتدة ما بين 2012/2014 (الوحدة دج)

الأصول	2012	2013	2014
تثبيات إجمالية	466544742.76	425210752.37	596238875.68
أصول الاستغلال	208564408	238022945	408014863
أصول خارج الاستغلال	27170834.21	118551582.73	114399513
استخدامات الخزينة	538978679.40	534476018.13	391959379.29
مجموع الأصول	1241258664.63	1316261298.60	1338573354.27

المصدر: من إعداد الطالبان إعتامادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم (1-2): الميزانية المالية لجانب الأصول للفترة 2015/2017 (الوحدة دج)

الأصول	2015	2016	2017
تثبيات إجمالية	727411754.72	873592971.13	1034645468.12
أصول الاستغلال	257393438	408014863	438503209.6
أصول خارج الاستغلال	134149417	114399513	16523586.27
استخدامات الخزينة	46067166.42	431367081.23	375628639.95
مجموع الأصول	157962215.58	1827374378.88	2014015903.94

المصدر: من إعداد الطالبان إعتامادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم(3-1): الميزانية المالية لجانب الخصوم للفترة ما بين 2014/2012 الوحدة دج

الخصوم	2012	2013	2014
موارد الدائمة	520507098.10	1063780151	649503144.7
موارد الاستغلال	720751566.50	252481147.09	734070209.48
موارد خارج الاستغلال	69130072.30	595091667.04	119088517.03
موارد الخزينة	0	0	0
مجموع الخصوم	1241258664.63	1316261298.6	1338573354.27

المصدر: من إعداد الطالبان إعتامادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم(4-1): الميزانية المالية لجانب الخصوم للفترة 2017/2015 الوحدة: دج

الخصوم	2015	2016	2017
موارد الدائمة	828967058.60	965903819	1166408310.94
موارد الاستغلال	750659156.91	861470559.24	847607593.25
موارد خارج الاستغلال	119088517.03	91994594.14	95938807.17
موارد الخزينة	0	0	0
مجموع الخصوم	157962215150	1827374378.88	2014015903.94

المصدر: من إعداد الطالبان إعتامادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

2- رأس المال العامل الإجمالي:

الجدول رقم: (1-2): تطور رأس مال العامل الإجمالي للفترة ما بين 2014/2012.الوحدة: دج

البيان	2012	2013	2014
موارد الدائمة	520507098.10	1063780151.00	669503144.7
التثبيات الإجمالية	466544742.76	425210752.37	596238875.106
رأس المال العامل الدائم	53962355.40	638569698.70	53264269.10
معدل النمو	-	-10.83	-0.91

المصدر: من إعداد الطالبان إعتامادا على وثائق المؤسسة مصلحة مالية ومحاسبة.

الجدول رقم (2-2): تطور راس مال العامل الدائم لفترة ما بين 2017/2015 الوحدة دج

البيان	2015	2016	2017
موارد الدائمة	828967058.60	965903819.00	1166408310.7
التثبيات الإجمالية	727411754.72	873592791.13	1034645468.12
رأس مال العامل الدائم	101555303.90	92310847.90	131762842.54
معدل النمو	0.90	-0.09	

المصدر: من إعداد الطالبان إعتامادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن رأس المال العامل الدائم شهد إرتفاع خلال سنة 2013/2012 ليصل إلى أقصى قيمة له في سنة 2013، إلا أنه حقق إنخفاض في سنة 2014 كأدنى قيمة ثم شهد إرتفاع بنسب ملحوظة خلال سنة 2015 و2016، مما يدل على تذبذب في الإعتماد على الموارد في تمويل دورة الإستغلال.

الجدول رقم (3-2): رؤوس الأموال العامة لمؤسسة ملبنة عريب للفترة ما بين 2012 / 2014

السنوات	2012	2013	2014
رأس المال العامل	53962355.40	106985753.7	53264269.10
رأس المال العامل الخاص	350254667.8	43477732.14	92849978-
رأس المال العمل الأجنبي	789881638.8	847572814.10	880184456.50
رأس المال العامل الإجمالي	774713921.87	891050546.23	787334478.59

المصدر: من إعداد الطالبان إعتامادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم (4-2): رؤوس الأموال العامة لمؤسسة ملبنة عريب للفترة ما بين 2015 / 2017

السنوات	2015	2016	2017
رأس المال العامل الدائم	101850003.88	92310847.90	131762842.54
رأس المال العامل الخاص	-17533213.1	-864853948.1	35824035.4
رأس المال العامل الأجنبي	869747673.9	178141650	943546400.42
رأس المال العامل الإجمالي	85221446086	953781457.2	979370435.82

المصدر: من إعداد الطالبان إعتامادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

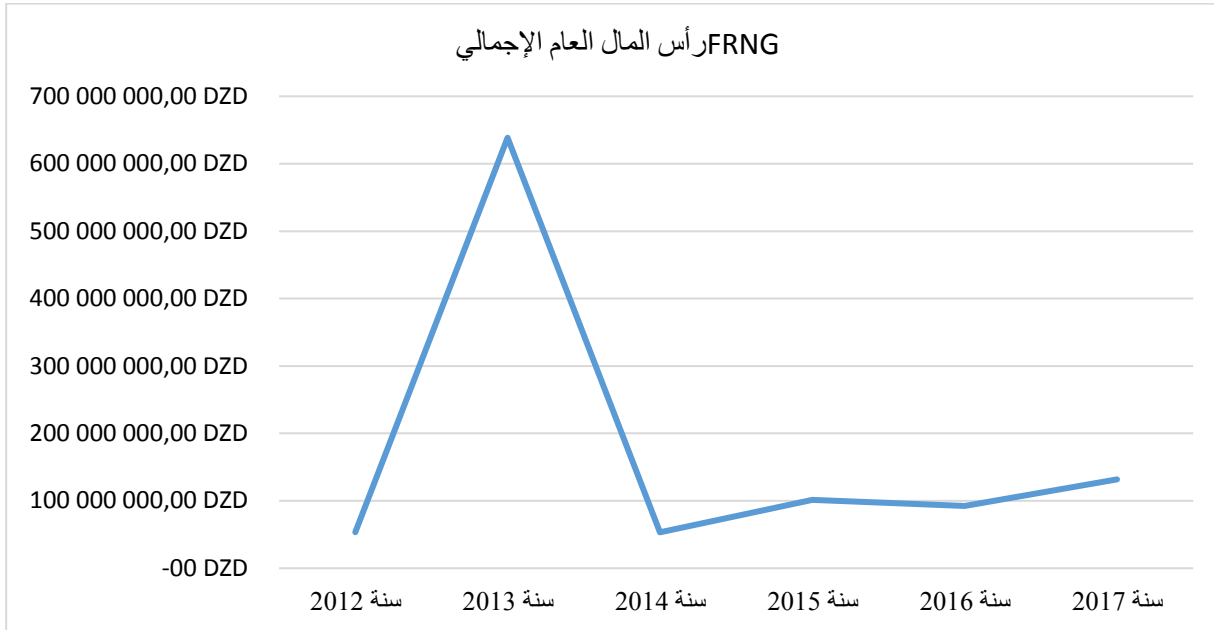
نلاحظ بأن رأس المال العامل الدائم موجب خلال سنوات الدراسة، وهذا معناه أن الأموال الدائمة تكفي لتمويل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، مما يدل على توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب 2014-2015-2016 وهذا يعني أن الأموال الخاصة تغطي جزء فقط من الأصول الثابتة، أي المؤسسة تفضل الإعتماد على ديون طويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة والمتداولة، بينما كان رأس المال العامل الخاص موجب في السنوات 2012-2013-2017 وهذا يدل على أن الأموال الخاصة تغطي جزء من الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة.

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ومنتزايد خلال سنوات الدراسة، مما يدل على أن المؤسسة تمويل جزء من إحتياجاتها الخاصة في المدى القصير.

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب ومنتزايد خلال فترة الدراسة، مما يدل على أن المؤسسة حققت الحد الأمثل الذي يجب أن يصل إليه رأس المال العامل الإجمالي.

الشكل رقم 03: منحني بياني لرأس المال العامل الإجمالي FRNG للفترة ما بين 2012-2017.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ أن المؤسسة الإنتاجية المتمثلة في ملبنة عريب لها رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الستة، إذ بلغ أقصى قيمة له سنة 2013 وهذا يدل على وجود فائض في السيولة، وعليه يمكن للمؤسسة الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير في تواريخ الاستحقاق.

3- إحتياجات رأس المال العامل الإجمالي

يبين الجدولين التاليين حساب إحتياج رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2017/2012، والذي يتمثل في مجموع كل من إحتياجات رأس المال العامل للاستغلال كما هو مبين في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (1-3): تطور إحتياجات رأس مال العامل الإجمالي للفترة ما بين 2014/2012.

البيان	2012	2013	2014
الأصول الجارية- خزينة الأصول	235735242.47	3565744528.1	395375099.3
الخصوم الجارية- خزينة الخصوم	720751566.5	784046792.57	734070209.48
إحتياجات ر م ع الإجمالي	-485016324	-427472264.5	-338695110.2
معدل النمو	-	-0.78	-4.25

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ أن إحتياجات رأس المال سالب خلال السنوات الثلاثة 2012-2013-2014، مما يدل على سوء إستغلال او توظيف الديون قصيرة الأجل في تمويل الأصول المتداولة المتمثلة في المخزونات والقيم المحققة.

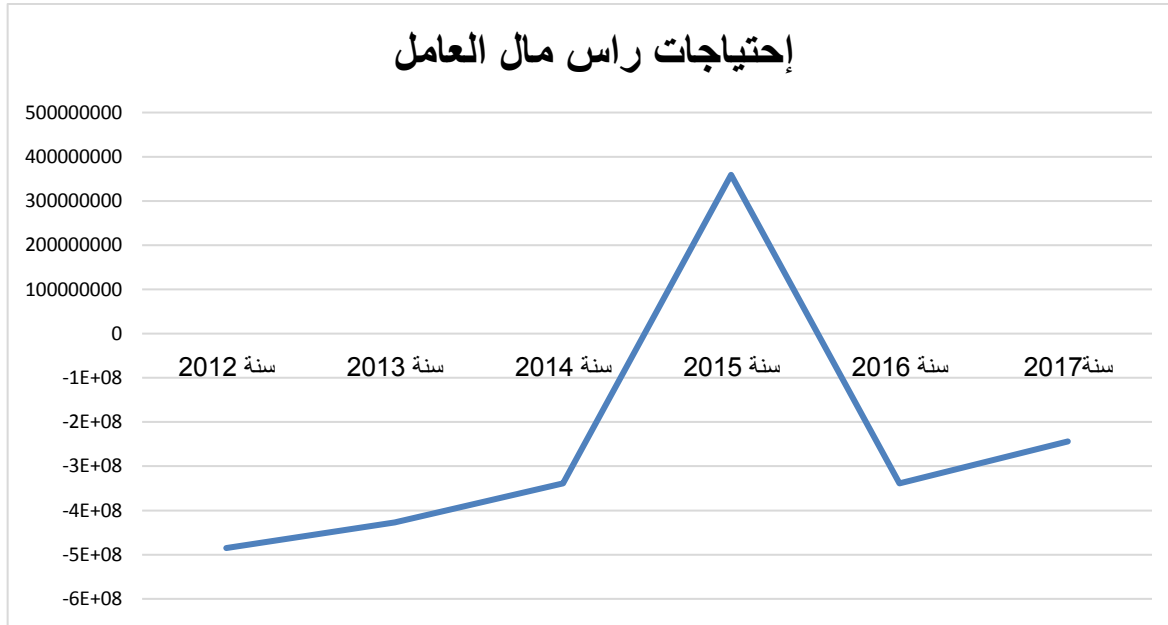
الجدول رقم (2-3): تطور إحتياجات رأس المال العامل الإجمالي للفترة ما بين 2015-2017 /الوحدة دج.

البيان	2015	2016	2017
الأصول الجارية- خزينة الأصول	391542854.44	522414376	603741495.87
الخصوم الجارية- خزينة الخصوم	750659156.91	861470559.24	847607593.25
احتياجات رأس المال العامل الإجمالي	-359116302.5	-339056183.2	-243865797.3
معدل النمو	2.06	-3.29	-1.29

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن إحتياجات رأس مال العامل الإجمالي سالب خلال السنوات 2015-2016-2017، مما يدل على سوء إستغلال او توظيف الديون قصيرة الأجل في تمويل الأصول المتداولة المتمثلة في المخزونات والقيم المحققة.

الشكل رقم 04: منحنى بياني لإحتياجات رأس مال العامل الإجمالي للفترة ما بين 2012-2017.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الجدولين.

يمثل الشكل أعلاه منحنى بياني لإحتياجات رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة الإنتاجية ملبنة عريب، حيث نلاحظ إرتفاع للفترة ما بين سنة 2012-2015، وبعدها إنخفاض خلال الفترة الممتدة من 2015-2016، حيث حققت في سنة 2015 أعلى قيمة، إلا أن المؤسسة لم تحافظ على تلك القيمة مسجلة إنخفاض في السنة الموالية.

4- الخزينة الصافية

الجدول رقم (1-4): تطور الخزينة الصافية خلال فترة ما بين 2012-2014/ الوحدة: دج

البيان	2012	2013	2014
خزينة الأصول	538978679.40	534476018.13	391959379.29
خزينة الخصوم	0	0	0
الخزينة الصافية	538978679.40	534476018.13	391959379.29
معدل النمو	2.018	0.0083	-0.26

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

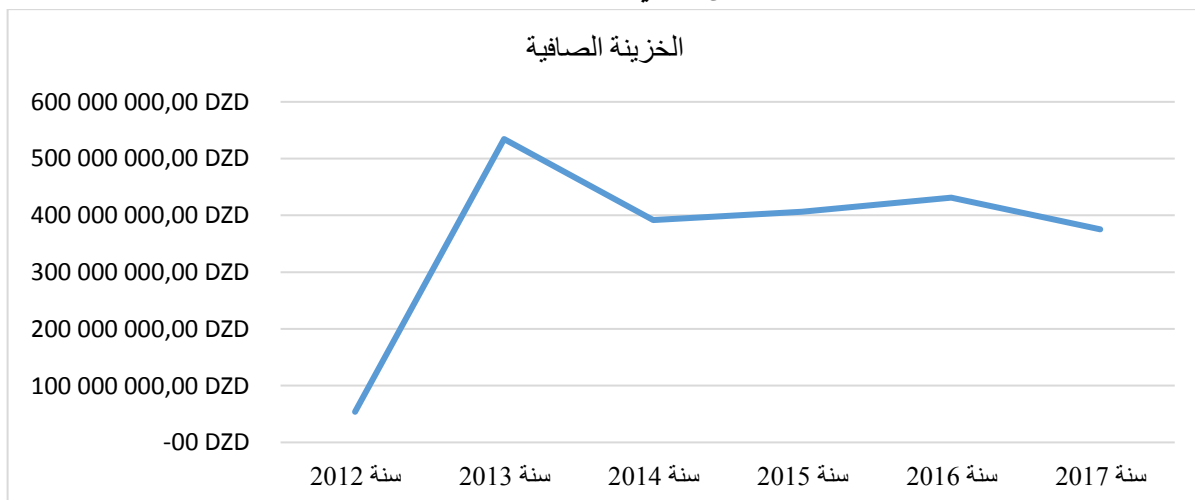
الجدول رقم (2-4): تطور الخزينة الصافية خلال الفترة 2015/2017/ الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
خزينة الأصول	460671606.42	431367081.23	375628639.95
خزينة الخصوم	0	0	0
الخزينة الصافية	460671606.42	431367081.23	375628639.95
معدل النمو	0.17	-0.06	-0.12

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن الخزينة الصافية موجبة خلال سنوات الدراسة، وهي وضعية حسنة بالنسبة للمؤسسة، ولكنها ليست الوضعية المثلى لأنها تدل على وجود أموال معطلة يمكن إستغلالها وتوظيفها بتعظيم وزيادة العوائد ومداخيل المؤسسة، ويمكن معالجة هذه الوضعية إما بتخفيض رأس المال العامل او زيادة في إحتياجات رأس المال العامل، وذلك بزيادة إحتياجات الإستغلال من خلال زيادة نشاط المؤسسة والمبيعات، او تخفيض في قيمة الديون قصيرة الأجل.

الشكل 05: منحنى بياني لتطور الخزينة الصافية للفترة 2012-2017.



المصدر: من إعداد الطالبان إعتامدا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أعلاه، إرتفاع قيمة الخزينة للفترة 2012-2013، حيث حققت في سنة 2012 أعلى قيمة، أي أنها لا تحتاج إلى مصادر تمويلية أخرى لتغطية إلتزاماتها، غير أنه لم تحافظ المؤسسة على تلك القيمة حيث إنخفضت في سنة 2013، وبعدها سجلت إرتفاع طفيف بالنسبة للفترة الممتدة من 2014-2016 محققة نسب مقبولة على العموم أي تحقيق فائض بالخزينة، إلا أنها شهدت إنخفاض تدريجي في السنة الموالية.

5- الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة في الفترة ما بين 2012/2017.

الجدول رقم(1-5): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة ما بين 2012-2014

2014		2013		2012		الأصول
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
	13921994.81		190048001.44		101122358.07	-الأصول الغير الجارية
	193857519.0		214420592.10		233053429.9	- التثبيتات المعنوية
	280856064.6		213293792.71		79420675.47	-التثبيتات العينية
	59083005.07		39738322.59		37801544.16	-التثبيتات العينية الأخرى
	480774438.19		28753232.37		15146735.09	-التثبيتات الجارية امتيازها
						-التثبيتات المالية
43	596238875.68	32	425210752.37	37	466544742.76	مجموع التثبيتات غير الجارية
10	127130453.0	13	176470828.63	14	165998161.22	-الأصول المتداولة
20	268244556.2	14	180103699.40	06	69737081.25	-قيم الاستغلال
27	391959379.3	41	534476018.13	43	538978679.40	-قيم قابلة لتحقيق
						-حزينة الأصول
.57	787384478.59	68	891050546.23	63	774713921.87	مجموع التثبيتات الجارية
100	1383573354.27	100	1316261298.60	100	1241258664.63	مجموع الأصول

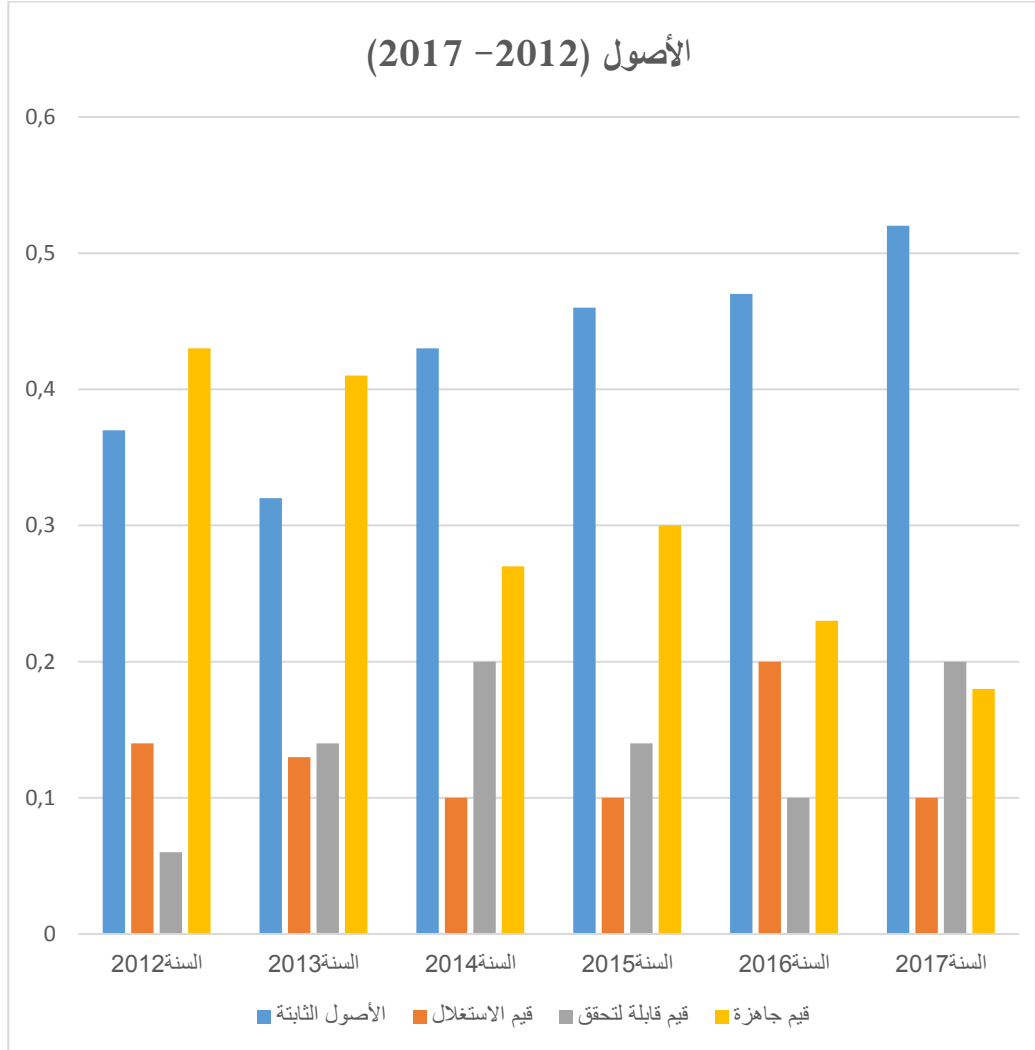
المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم (2-5): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة 2015-2017

النسبة %	2017		2016		2015		الأصول
	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
		178193.44		3800123.73		8850123.73	-الأصول الغير الجارية
		168730052.38		182188144.4		191309413.30	- التثبيات المعنوية
		635111044.25		499958172.8		439143419.63	-التثبيات العينية
		75723803.11		38437616.13		37691918.34	-التثبيات العينية الأخرى
		1054894374.9		149208864.1		504416879.68	-التثبيات الجاري امتيازها
52		1034645468.12	47	873592921.13	46	727411754.72	مجموع التثبيات غير الجارية
							-الأصول المتداولة
10		218322759.44	20	221995818.68	10	161806364.29	-قيم الاستغلال
20		385419036.43	10	300418557.3	14	229736490.20	-قيم قابلة لتحقيق
18		375628639.95	23	431367081.22	30	460671606.42	-حزبية الأصول
48		979370435.82	53	953781457.20	54	852214460.86	مجموع التثبيات الجارية
100		2014015903.94	100	1827374378.33	100	1579626215.58	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

الشكل رقم 06: أعمدة بيانية تمثل نسبة الأصول في الفترة الممتدة ما بين 2012-2017



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأصول الثابتة كانت قيمتها متذبذبة نسبيا، أحيانا منخفضة وأحيانا أخرى مرتفعة، ففي سنة 2012 كانت نسبتها تقدر ب 0.37%، أما في سنة 2013 إنخفضت هذه النسبة نسبيا وقدرت ب 32%، أما في فترة الممتدة بين 2014 حتى لسنة 2017 حققت إرتفاع ملحوظ.

أما فيما يخص الأصول المتداولة فهي في تذبذب، فبين السنتين 2012 و 2013 كانت منخفضة مقارنة مع الفترة الممتدة بين سنة 2014 وسنة 2016، أما في سنة 2017 نلاحظ تحقيق إرتفاع ملحوظ في نسبة الأصول الثابتة وإنخفاض نسبة قيم الإستغلال والقيم الجاهز.

الجدول رقم (3-5): الميزانية المختصر لجانب الخصوم للفترة ما بين 2012-2014

الخصوم	2012		2013		2014	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
-الأموال الدائمة	451377025.83	0.36	468688484.47	36	503388897.67	36
-الأموال الخاصة	69130072.30	0.5	595091667.04	45	146114247.12	11
-الخصوم غير جارية						
مجموع الأموال الدائمة	520507098.13	41	1063780151.51	.81	649503144.79	47
-الخصوم الجارية						
-خصوم جارية ماعدا خزينة خ	720751566.50	59	252481147.09	19	734070209.5	53
-خزينة الخصوم	0	0	0	0	0	0
مجموع الخصوم الجارية	720751566.50	59	252481147.09	19	734070209.48	53
مجموع الخصوم	124158664.63	100	1316261298.60	1	1383573354.27	100

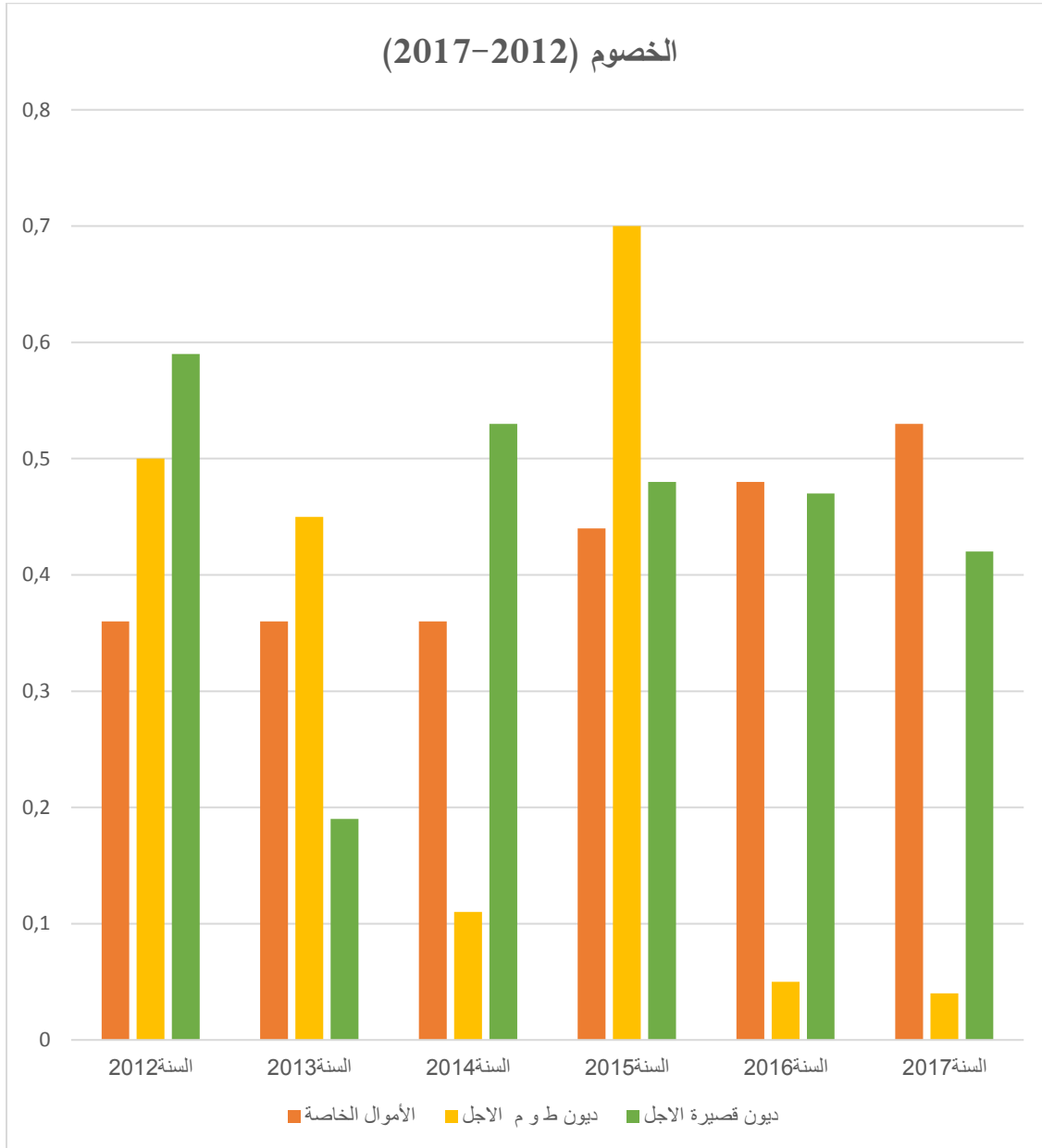
المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم(4-5): ميزانية مالية مختصرة لجانب خصوم للفترة ما بين 2015-2017

الخصوم	2015		2016		2017	
	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ
-الأموال الدائمة						
-الأموال الخاصة	44	709878541.64	48	873909224.95	53	1070469503.52
-الخصوم غير جارية	07	119088517.03	05	91994594.14	05	95938807.17
مجموع الأموال الدائمة	52	828967058.67	53	965903819.19	58	1166408310.7
-الخصوم الجارية						
-خصوم جارية ماعدا خزينة خ	48	750669156.91	47	861470559.24	42	847607593.25
-خزينة الخصوم	0	0	0	0	0	0
مجموع الخصوم الجارية	48	750669156.91	47	861470559.24	42	847607593.25
مجموع الخصوم	100	15796262015.58	100	1827374378.33	100	2014015903.94

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

الشكل رقم 07: أعمدة بيانية تمثل نسبة الخصوم في الفترة 2012-2017.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن نسبة الأموال الخاصة في إرتفاع مستمر طول فترة الدراسة، يقابله إنخفاض في نسبة الديون قصيرة الأجل محققة أدنى قيمة في سنة 2013. أما بالنسبة للديون طويلة الأجل فهي في حالة تذبذب، حيث سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2017 وكانت أعلى قيمة في سنة 2015.

6- نسب الهيكلية

الجدول رقم (1-6): نسب الهيكلية في الفترة الممتدة ما بين 2017/2012.

البيان	القانون	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الأصول الثابتة	$100 \times \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}}$	37	32	43	46	47	51
نسبة الأصول المتداولة	$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$	62	67	56	53	52	48
نسبة الأموال الخاصة	$100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الأصول}}$	36	35	36	44	47	53
نسبة الأموال الدائمة	$100 \times \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{مجموع الخصوم}}$	41	80	46	52	52	57
نسبة ديون ط ا	$100 \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$	63	61	63	55	52	46
نسبة الديون ق ا	$100 \times \frac{\text{ديون قصيرة ا}}{\text{مجموع الخصوم}}$	58	19	53	47	47	42

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التغيرات الحاصلة في نسب الهيكلية المالية للمؤسسة، حيث يعود التذبذب الحاصل في الأصول الثابتة إلى الإرتفاع والإنخفاض في التثبيات العينية، وهذا ما يدل على الإعتماد المتزايد على الإستثمار في دورة الاستغلال.

أما بالنسبة للأصول المتداولة فيعود التذبذب الحاصل فيها إلى الإنخفاض في قيم الإستغلال، لأن المؤسسة ذات طابع إنتاجي تجاري، أما بالنسبة للأموال الدائمة نلاحظ أنها كانت متذبذبة طيلة فترة الدراسة حيث حققت إرتفاع ملحوظ في سنة 2013، إلا أن المؤسسة لم تحافظ على تلك النسبة مسجلة إنخفاض في السنة 2014، وبعد ذلك عرفت تحسن خلال السنوات الأخيرة.

أما فيما يتعلق بالديون القصيرة وطويلة الأجل فقد كانت مرتفعة في بداية مما يعكس حالة المؤسسة في تلك المرحلة وإعتمادها على القروض طويلة وقصيرة الأجل لتغطية مصاريف دورة الإستغلال، إلا أن المؤسسة في الفترة الأخيرة سجلت إنخفاض في نسبة الديون.

- نسب التمويل :

الجدول رقم (1-7): نسب التمويل للفترة الممتدة ما بين 2017/2012.

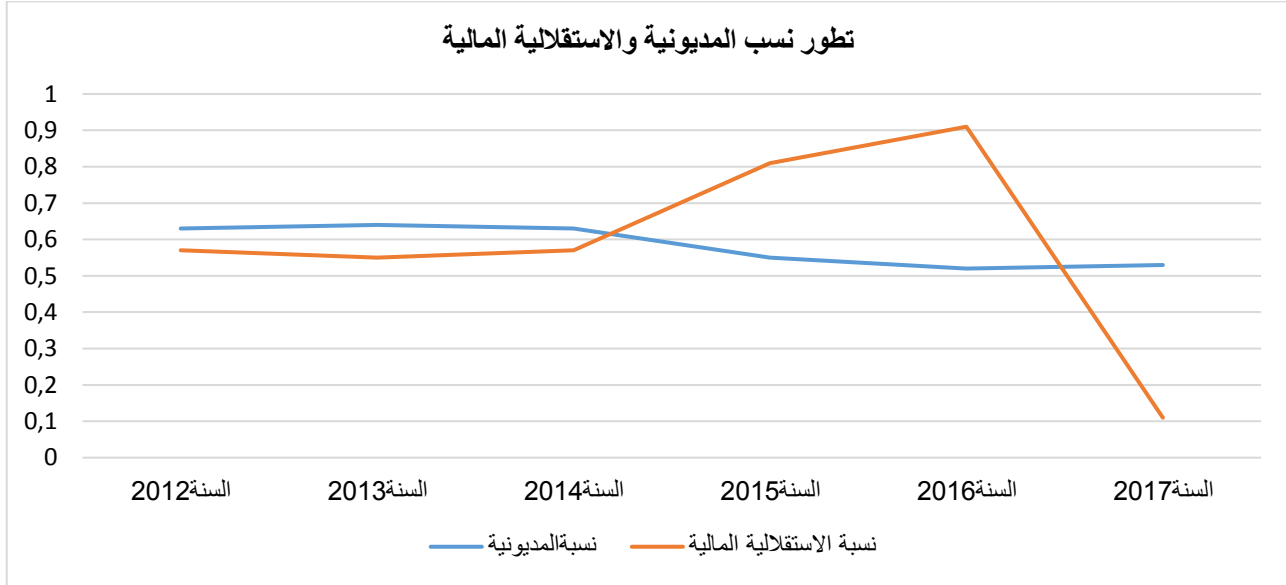
2017	2016	2015	2014	2013	2012	القانون	البيان
53	52	55	63	64	63	$100 \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$	نسبة المديونية
11	91	81	57	55	57	$100 \times \frac{\text{اموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	الاستقلالية المالية
119	110	111	108	250	111	$100 \times \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الجارية}}$	ن التمويل الدائم
109	100	97	84	110	96	$100 \times \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$	ن التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبان إعتامدا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول انه من المستحسن أن تكون نسبة الإستقلالية المالية أكبر من 100% لكن المؤسسة بعيدة نوعا ما عن النسبة المعيارية، وإن كنا نلاحظ أن النسبة في تحسن مستمر وتقترب من 100. ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم سنة 2012-2013 أكبر من 100 %، مما يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة خلال هذه السنوات تقوم بتمويلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان، يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة.

اما بالنسبة لتمويل الذاتي نلاحظ ان المؤسسة لم تتمكن من تغطية الأصول الثابتة عن طريق الأموال الخاصة خلال دورة الإستغلال، وذلك خلال سنة 2012-2014-2015 لأن النسبة كانت أقل من الواحد، أما سنة 2013-2016-2017 إستطاعة المؤسسة من تغطية أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة لأن النسب كانت تساوي الواحد أو أكبر من الواحد.

الشكل رقم 08: تطور نسبة المديونية ونسبة الاستقلالية المالية للفترة الممتدة ما بين 2012-2017.

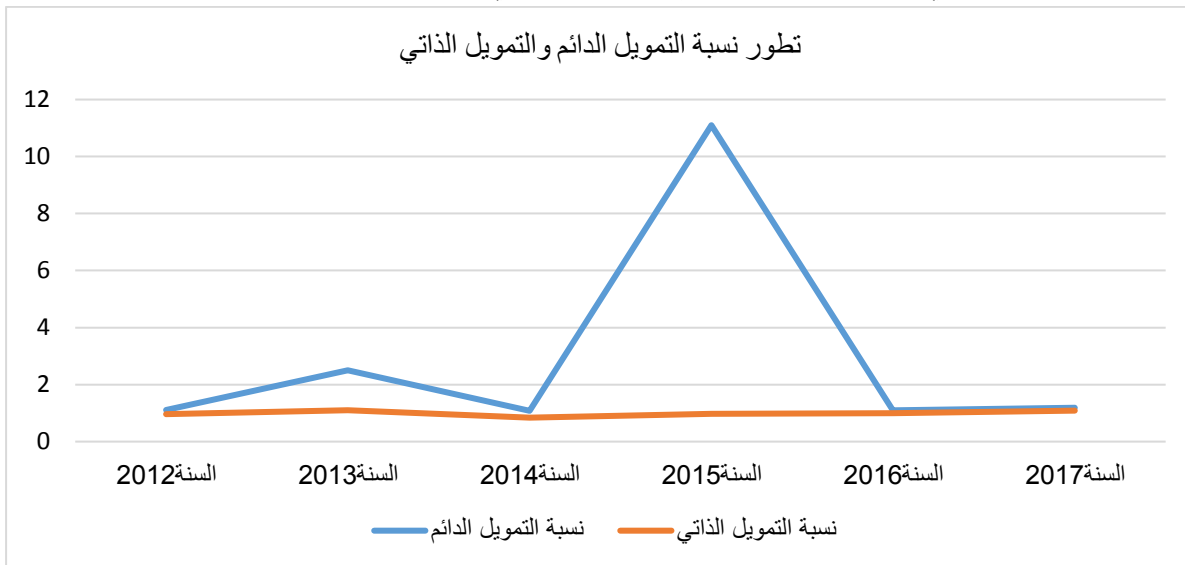


المصدر: من إعداد الطالبان إعتادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أعلاه أن نسب المديونية تفوق نسبة 50%، وهذا أمر سلبي حيث يحول هذا دون تحصيل المؤسسة على القروض الجيدة لأن الدائنين يخشون أن تكون مؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

أما بالنسبة للإستقلالية المالية فهي بعيدة نوعا ما عن النسبة المعيارية وإن حققت تحسن في سنة 2016 إلا أنها إنخفضت في سنة 2017.

الشكل رقم 09: المنحنى بياني لنسبة التمويل الدائم والتمويل الذاتي للفترة 2012-2017



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أعلاه أن نسبة التمويل الدائم خلال فترة الدراسة أكبر من 1، مما يعني أن المؤسسة تحقق رأس مال عامل صافي موجب، أي أن تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة تجاوزت 100%. أما فيما يخص نسب التمويل الذاتي فهي في تذبذب طفيف وكانت محصورة بين أعلى قيمة سجلتها في سنة 2013 وقدرت ب: 1.1، وأدنى قيمة سجلتها في سنة 2014 وقدرت ب0.84.

7- نسب السيولة:

الجدول رقم (1-8): نسب السيولة للفترة الممتدة ما بين 2017/2012

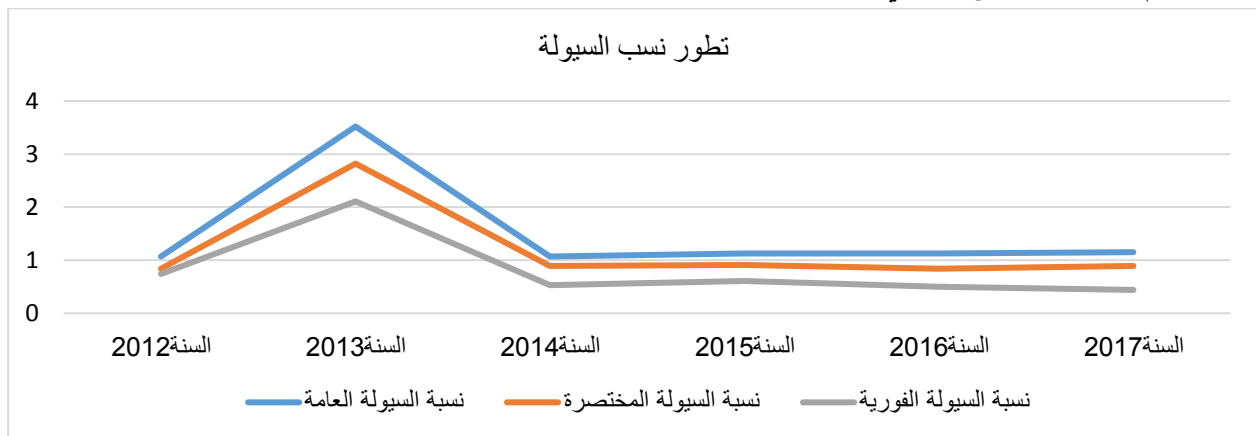
البيان	القانون	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	$100 \times \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	107	352	107	113	113	115
نسبة السيولة المختصرة	$100 \times \frac{\text{اصول ج - مخ}}{\text{خصوم جارية}}$	84	282	89	91	84	89
نسبة السيولة الفورية	$100 \times \frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم الجارية}}$	74	211	53	61	50	44

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه النتائج التي حققتها المؤسسة فيما يخص نسب السيولة، حيث كانت نسبة السيولة العامة في تحسن وإرتفاع طيلة فترة الدراسة محققة بذلك نسب مقبولة وهي تفوق 100% في كل سنوات الدراسة وذلك أمر إيجابي بالنسبة للمؤسسة، أما في ما يخص نسب السيولة المختصرة فلقد حققت المؤسسة نسب جيدة وهي تفوق النسبة النموذجية (60%) في كل سنوات محل الدراسة.

أما فيما يخص نسب السيولة الجاهزة فقد حققت المؤسسة نسب مقبولة طيلة سنوات محل الدراسة وهي أكبر من النسبة النموذجية (30%)، إلا أن المؤسسة لم تحافظ في السنوات الأخيرة على النسب المحققة في بداية الفترة.

الشكل رقم 10: المنحنى البياني لنسب السيولة خلال الفترة ما بين 2017-2012.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ ان مؤسسة حققت نسبة سيولة مقبولة، حيث أن نسبة السيولة العامة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 تفوق 100% هي نسبة نموذجية وبذلك فإن شرط محقق أي أن النسبة جيدة مما يمكّن للمؤسسة من الوفاء بالتزاماتها، أما بالنسبة لسيولة المختصرة نلاحظ خلال سنوات فترة الدراسة أنها مرتفعة وتقوم 60 % في كل السنوات ما عدا سنة 2013 وتعتبر (نسبة نموذجية)، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن المؤسسة قادرة في كل الأحيان على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، خاصة أننا نعلم أن تحويل قيم المخزونات إلى سيولة نقدية يستغرق وقتا نظرا لركود مبيعاتها، أما فيما يتعلق بنسبة السيولة الفورية نلاحظ أن هذه النسبة تشهد تطور ملحوظا، غير أنها كانت متذبذبة خلال سنوات الدراسة وهو شيء غير جيد بالنسبة للمؤسسة لأن ذلك يؤثر على ربحية المؤسسة بالسلب.

8- نسب المردودية.

تقيس معدلات المردودية قدرة المؤسسة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، وكذا المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الإعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

جدول رقم (1-9): نسبة المردودية للفترة الممتدة ما بين 2017/2012

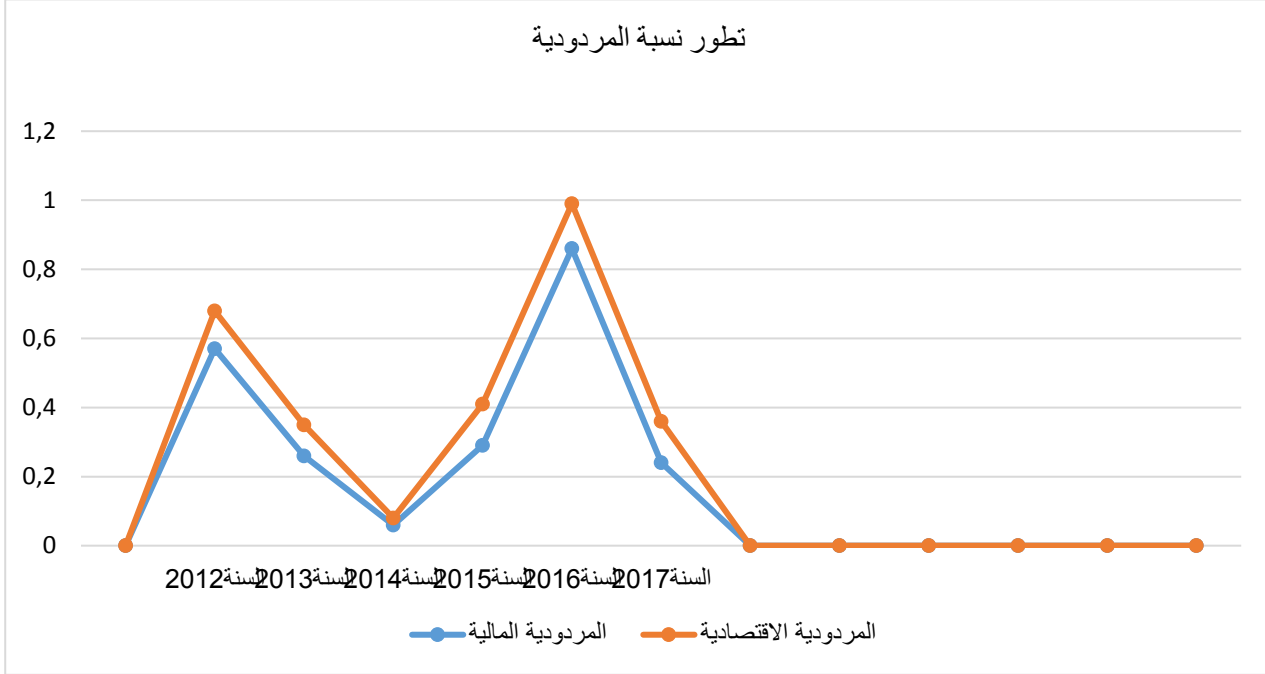
البيان	القانون	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المردودية المالية	$100 \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$	57	26	06	29	86	24
المردودية الاقتصادية	$100 \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$	11	09	02	13	12	12

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التذبذب الحاصل في نسب المردودية المالية، حيث حققت نسب مقبولة خلال سنتي 2012 و 2013 الا انه عرفت إنخفاض في السنة الموالية، لتشهد تحسن خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 الى سنة 2017، محققة أعلى قيمة له في سنة 2016 بنسبة 86%.

ونلاحظ من كذلك من خلال الجدول أعلاه التذبذب الحاصل في المردودية الاقتصادية خلال فترة الدراسة، حيث حققت نسب مقبولة خلال سنتي 2012 و 2013، الا انه حققت إنخفاض في السنة الموالية 2014، لتحقق نسب مقبولة في خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم 11: المنحنى البياني لنسب المردودية خلال الفترة 2012-2017.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ التغير الحاصل في نسب المردودية المالية والإقتصادية خلال فترة الدراسة، حيث كانت نسب المردودية منخفضة في سنة 2012 و 2013، إلا أنها تحسنت خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2016 محققة أعلى قيمة لها خلال هذه السنة، ولكنها سجلت إنخفاض في سنة الأخيرة. أما المردودية الإقتصادية فنلاحظ أنها متذبذبة طيلة فترة الدراسة، حيث كانت خلال سنة 2012 حققت نسبة مقبولة، إلا أن المؤسسة لم تحافظ على تلك النسبة محققة إنخفاض في الفترة الموالية من سنة 2013 إلى سنة 2014، ثم حققت المؤسسة تحسن ملحوظ في هذه النسبة خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2016 محققة أعلى قيمة لها خلال هذه السنة المالية، ولكن المؤسسة لم تحافظ على تلك النسبة لتعرف إنخفاض في السنة الموالية.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج وتفسيرها**أ- مؤشرات التوازن المالي:**

نلاحظ منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2017 أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وهذا ما نتج عنه رأس المال العامل الدائم موجب، مما يعني أن الأموال الدائمة تكفي لتمويل الأصول الثابتة (فائض)، وجزء من الأصول المتداولة مما يدل على توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

-تفسير التذبذب الحاصل في الأصول الثابتة :

يعود التذبذب الحاصل في الأصول الثابتة إلى الإرتفاع والإنخفاض في التثبيبات العينية، وهذا ما يدل على الإعتماد المتزايد على الإستثمار في دورة الإستغلال، مما يعكس لنا سياسة الإستقرار في المؤسسة.

أما بالنسبة للأصول المتداولة فيعود التذبذب الحاصل فيها إلى الإنخفاض في قيم الإستغلال، لأن المؤسسة ذات طابع إنتاجي تجاري، وعليه يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

-تفسير التذبذب الحاصل في الخصوم :

يمكن تفسير التذبذب الحاصل في الأموال الدائمة بالتذبذب في الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل وارتفاع تكاليف الإستدانة أي أن المصاريف المالية تؤثر على مصاريف الإستغلال.

-أما بالنسبة لإحتياجات رأس المال العامل :

نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل سالبة خلال فترة الدراسة، أي أن إحتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، وهذا راجع إلى الإنخفاض في القيم القابلة للتحقيق وقيم الإستغلال.

ب- نسب التمويل:**-التمويل الدائم :**

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم سنة 2012-2013 أكبر من 100 %، مما يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة خلال هذه السنوات تقوم بتمويلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان، يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة.

-الإستقلالية المالية :

من المستحسن أن تكون نسبة الإستقلالية المالية أكبر من 100% لكن المؤسسة بعيدة نوعا ما عن النسب المعيارية وإن كنا نلاحظ أن النسبة في تحسن مستمر ونقترب من 100.

-نسبة التمويل الذاتي :

لم تتمكن المؤسسة من تغطية الأصول الثابتة عن طريق الأموال الخاصة خلال دورة الإستغلال، وذلك خلال سنة 2012-2014-2015 لأن النسبة كانت أقل من الواحد.

أما سنة 2013-2016-2017 إستطاعت المؤسسة من تغطية أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة لأن النسب كانت تساوي الواحد أو أكبر من الواحد.

-نسبة قابلية السداد :

من المستحسن أن تكون هذه النسبة أقل من 50% (نسبة المعيارية) لكن اتضح لنا أنها تفوق 50%، وهذا حال دون تحصيل المؤسسة على القروض الجيدة لأن الدائنين يخشون أن لا تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

-نسبة السيولة العامة :

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 تفوق 100% هي نسبة نموذجية وبذلك فإن شرط محقق أي أن النسبة جيدة مما يمكن للمؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.

-نسبة السيولة المختصرة :

نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة خلال السنوات مرتفعة تفوق 60% في كل السنوات ما عدا سنة 2013 وتعتبر (نسبة نموذجية)، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن المؤسسة قادرة في كل الأحيان على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، خاصة أننا نعلم أن تحويل قيم المخزونات إلى سيولة نقدية يستغرق وقتا نظرا لركود مبيعاتها.

-نسبة السيولة الفورية :

نلاحظ أن هذه النسبة تشهد تطور ملحوظا، غير أنها كانت متذبذبة خلال سنوات الدراسة وهو شيء غير جيد بالنسبة للمؤسسة لأن ذلك يؤثر على ربحية المؤسسة بالسلب.

-نسب المردودية :

نلاحظ أن نسب المردودية الإقتصادية تشهد تذبذبا خلال فترة الدراسة، تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، أي أن المؤسسة تلجأ أحيانا للديون كمصدر تمويل، مما يؤثر سلبا على مردودية الأموال الخاصة لأنها لا تغطي أعباء الإقتراض.

نلاحظ أيضا أن نسب المردودية المالية تنخفض تارة وترتفع تارة أخرى، مما يدل على إرتفاع درجة المخاطرة في بعض السنوات وإنخفاضها خلال السنوات الأخرى.

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق الى الوضعية المالية للمؤسسة الإنتاجية ملبنة عريب بولاية عين الدفلى، فقمنا بإعطاء بطاقة فنية عن ملبنة من خلال ذكر نشأة ونوع نشاط المؤسسة والهيكل التنظيمي لها، ثم قمنا بعرض الميزانيات المالية وذلك إعتقادا على ما تم تقديمه لنا من الوثائق الخاصة بمصلحة محاسبة ومالية الخاصة بالمؤسسة.

ومن خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالإعتماد على أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، يمكننا القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي في فترة الدراسة من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، بينما كانت نسبة المردودية متذبذبة طيلة فترة الدراسة أي أن المؤسسة تلجأ للديون كمصدر للتمويل مما يؤثر سلبا على مردودية الأموال الخاصة لأنها لا تغطي تكاليف الإقتراض، وعلى عموم يمكننا القول أن مؤسسة الإنتاجية ملبنة عريب تسير في مسار صحيح وذلك من خلال النتائج المحققة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع دور التحليل المالي في مؤسسة إقتصادية، تعرفنا على التحليل المالي لمختلف عناصر قائمة المركز المالي، حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ولهذا قمنا بالتركيز في موضوعنا على الميزانية وتطبيق أدوات وآليات التحليل المالي، والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، والتي تمكّن من إظهار نقاط القوة والضعف من خلال إستنتاج النتائج المتحصل عليها بعد تحليل الميزانية، حيث يساعد التحليل المالي على معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة وتبيان حالة التوازن من عدمه، وكذلك إبراز إن كانت المؤسسة قادرة على تسديد إلتزاماتها.

أما التوازنات المالية فهي تعبر عن هامش الأمان الذي يسمح للمؤسسة بمواجهة المخاطر، وإن كانت قادرة على تمويل أصولها.

ومن خلال تطبيق التحليل المالي وإعطاء صورة واضحة يأتي دور متخذي القرارات المالية، حيث يعتبر القرار المالي من أهم القرارات التي تتخذ في منظومة المؤسسة الإقتصادية، ومن بين أصعب القرارات التي تواجه المؤسسة التي تتخذها هو قرار الإستثمار لأنه يعتمد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وهو قابل للخطر في أي لحظة، لذا لا تتخذ القرارات إلا بعد إظهار نتائج التحليل المالي ، حتى يتمكّن متخذو القرارات من إتخاذ القرار الذي يفترض أن يكون مشبع بالكفاءة والفعالية، والذي يمكن المؤسسة من الاستمرارية والبقاء في السوق، لهذا تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية لكونها تحمل كل المعلومات المحاسبية ، وتساهم في إتخاذ القرار داخل المؤسسة وتتوافق مع كافة أدوات التحليل المالي ، سواء كانت نسب مالية أو مؤشرات التوازن المالي، مما تسهل عملية دراسة حالة، والوصول إلى النتائج بأكثر دقة و وضوحا.

وتم تطرق في هذا البحث إلى الإشكالية وبعض الفرضيات التي تم الإجابة عنها بعد القيام بدراستنا والحصول على نتائج من خلال تحليلنا لوثائق المؤسسة، وتمثلت هذه الوثائق في الميزانيات وجدول حسابات النتائج للفترة محل الدراسة، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى بعض النتائج التي تبرز وتوضح دور التحليل المالي في مؤسسة إقتصادية.

أ-اختبار فرضيات البحث:

من خلال دراسة التي قمنا بها في مؤسسة ملبنة عريب نستخلص بعض النتائج:

-الفرضية الأولى : من خلال تحليل القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة وحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية فإننا تحصلنا على صورة تبين الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي، ومن خلال تلك النتائج المتوصل إليها يستطيع مسيري المؤسسة أن يتخذوا القرار المناسب والفعال، وعليه فإن للتحليل المالي دور مهم في تجسيد وإبراز الصورة الحقيقية للوضعية المالية التي هي عليه المؤسسة، وبالتالي المساعدة في إتخاذ قرار مالي ذو فعالية وأقل مخاطرة.

-الفرضية الثانية : من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا التطرق إلى أهم النسب المالية ومؤشرات

التوازن المالي، والتي لا يمكن الاستغناء عنها عند تطبيق التحليل المالي على القوائم المالية، حيث تتمثل في

مختلف القوائم التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، إلا أننا ركزنا على الميزانية المالية لما لها من خصوصيات عن باقي القوائم المالية أخرى؛ وسهولة تطبيق عليها أدوات التحليل المالي.

-**الفرضية الثالثة :** عند تحليل وفحص مختلف عناصر الهيكل المالي من خلال تطبيق آليات وأدوات التحليل المالي، والمتمثلة في نسب السيولة ونسب المردودية، بالإضافة إلى ذكر مؤشرات التوازن المالي، فإننا نتمكن من معرفة أين تكمن نقاط القوة ومحاولة الحفاظ عليها وضمان فعاليتها، وكذلك تبرز لنا نقاط الضعف الموجودة ، وبالتالي محاولة إصلاحها وإيجاد حلول لها وتفايدها في أقرب الآجال من أجل أداء مالي فعال.

ب-النتائج:

بعد دراستنا للموضوع توصلنا لبعض النتائج نذكر منها:

-الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي محقق؛

-الديون قصيرة الأجل في انخفاض مستمر مع مرور كل سنة مالية؛

-تعتمد المؤسسة على الأموال الخاصة إذ تحاول التقليل من ديون الغير والدليل على ذلك التحسن المستمر من سنة إلى أخرى؛

-حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب خلال السنوات الخمس الأخيرة مما يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي؛

-أما بالنسبة لاحتياجات رأس المال العامل فقد كانت سالبة مما يعني أن إحتياجات الدورة أقل من موارد الدورة؛

-حققت المؤسسة خزينة موجبة مما يعني أن رأس المال العامل بإمكانه تمويل إحتياجات الدورة؛

-إن تعدد المصادر التمويلية للمؤسسة مع كفاءة الإدارة المالية والتسيير ينعكس إيجابا على الوضعية المالية لها؛

-حققت المؤسسة نسبة سيولة تفوق 100% في السنوات الأخيرة مما يمكّنها من الوفاء بإلتزاماتها إتجاه الغير .

ج-التوصيات:

يمكن أن نقترح ما يلي:

-أن تعتمد المؤسسة على تحليل مختلف القوائم المالية قبل إتخاذ أي قرار مالي، وذلك من قبل مدراء ذوي خبرة وكفاءة في التسيير؛

-استحداث مكتب أو أن يكون للمؤسسة خبير مكلف بتحليل ودراسة القوائم المالية ومعالجة مختلف البيانات المحاسبية والمالية، حتى يكون للمسير أو مدير مؤسسة صورة حقيقة عن الوضعية المالية بأدق التفاصيل.

-على المسير التحكم في آليات وأدوات التحليل المالي عند تطبيقه حتى تكون هناك نتائج ذات مصداقية أكبر.

د-آفاق البحث:

لازلت هناك العديد من الجوانب التي لم نتطرق إليها في موضوعنا هذا والتي تستوجب التوسع والبحث، نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت ولذلك نقترح بعض الأفكار التي تعبر عن آفاق البحث، يمكن تناولها في دراسات أخرى:

- دور التحليل في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية وإتخاذ قرار منح القروض؛
- آليات التحكم في التحليل المالي وأهم الأساليب الحديثة؛
- التحليل المالي وكيفية إتخاذ القرار المالي الفعال؛
- معوقات التحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

01. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
02. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،
03. خلدون ابراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001.
04. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن 2015.
05. شعيب شنوف، التحليل المالي طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFR S، دار زهراني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة 2013.
06. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
07. منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الأردن، 2005
08. محمد الصرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، الطبعة 1، 2014.
09. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر الطبعة 2، 2006.
10. مفلح عقل، مقدمة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
11. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000.
12. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، عمان، الأردن، 2009.
13. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج العلمي والعملية متكامل)، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004.

الأطروحات والمذكرات:

01. حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة الماجستير غير منشورة تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية _ غزة_، 2008.

- اليمين سعادة، استخدامات التحليل المالي في تقييم الأداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، (رسالة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير علوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، 2009).
- 02. صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، (رسالة ماستر، مالية المؤسسة، كلية علوم اقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013).
- 03. عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم، مذكرة ماستر، السداسي الأول، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.
- 04. محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة في شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، سعد دحلب، البلدية، 2005.

الملتقيات:

- 01. مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، "انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة"، (مداخلة ضمن أعمال الملتقي السنوي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي: (SA) والمعايير الدولية للمراجعة (IFRS S)، المنعقد في 1314 ديسمبر 2011 بجامعة ورقلة.

المجلات:

- 01. محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، دور التحليل المالي في مسار المؤسسة الاقتصادي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، 2016.

الملاحق

SPA LITERIE DES ARRIBS EDITION DU : 17/03/2014 9:33

ARRIBS AIN DEFLA EXERCICE : 01/01/13 AU 31/12/13

N° D'IDENTIFICATION : 099744069084501

COMPTE DE RESULTAT/NATURE<Copie provisoire>

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		2152123988.90	1891731138.37
Variation stocks produits finis et en cours		2382678.50	1757598.22
Production immobilisée		1253859.98	1462162.00
Subventions d'exploitation		52370804.00	16085959.00
I – PRODUCTION DE L'EXERCICE		2208131331.38	1911036857.59
Achats de consommés		-1830540985.83	-1514940692.88
Services extérieurs et autres consommations		-21988346	-30987822.56
II – CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1852529332.58	-1545928515.44
III – VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		355601998.80	365108342.15
Charges de personnel		-162136974.74	-144802774.33
Impôts, taxes et versements assimilés		-4335251.06	-3326124.36
IV – EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		189129773.00	216979443.46
Autres produits opérationnels		10189841.60	15103309.95
Autres charges opérationnelles		-2982854.87	-40815500.14
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-43637252.87	-102814383.24
Reprise sur pertes de valeur et provisions		43637252.87	85651123.80
V – RESULTAT OPERATIONNEL		152572232.86	174103993.83
Produit financiers			
Charges financières			
VI – RESULTAT FINANCIER			
VII – RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		152572232.86	174103993.83
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-27248182.52	-26880163.64
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1025866.52	-200769.11
TOTAL DES PROUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2261958425.85	2011791291.34
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		2137660242.21	-1864768230.26
VII – RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		124298183.64	147023061.08
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX – RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X – RESULTAT NET DE L'EXERCICE		124298183.64	147023061.08

SPA LITERIE DES ARRIBS EDITION DU : 17/03/2014 9:33
ARRIBS AIN DEFLA EXERCICE : 01/01/13 AU 31/12/13
N° D'IDENTIFICATION : 099744069084501
<Copie provisoire>BILAN(PASSIF)

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		275670000.00	275670000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves – Réserves consolidées(1)		78683964.75	28683964.75
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence(1)			
Résultat net – Résultat net part du groupe(1)		124298183.64	147023061.08
Autres capitaux propres – Report à nouveau		-9963663.92	
Part de la société consolidant(1)			
Part des minoritaires(1)			
TOTAL I		468688.47	45137025.83
PASSIFS NON - COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		11073117.07	11073117.07
Autres dettes non courantes		531583645.48	531583645.48
Provisions et produits constatés d'avance		52434904.49	58056955.23
TOTAL II		595091667.04	600713717.78
PASSIFS COURANTS :			
Fournisseurs et comptes rattachés		195167377.27	146153174.84
Impôts		30810142.16	30092567.89
Autres dettes		26503627.66	12922178.29
Trésorerie passif			
TOTAL III		2524147.0981	189167921.02
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1316261298.60	1241258664.63

(1)A uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

SPA LAITERIE ARIB

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	N	BRUT	AMO/PROV	NET 2013	NET 2014
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n					
Immobilisations incorporelles		101312850.23	924632726.50	8850123.73	13921994.81
Immobilisations corporelles					
Terrains		126083827.20		126083827.20	126083827.20
Bâtiments		677903210.84	612677624.70	65225586.14	67773691.80
Autres immobilisations corporelles		1209397939.21	770254519.58	439143419.63	280856064.61
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		37691918.34		37691918.34	59083005.07
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prets et autres actifs financiers non courants		492060.40		492060.40	492060.40
Impôts différés actif		49924819.28		49924819.28	48028231.79
TOTAL ACTIF NON COURANT		2202806625.50	1475870.78	727411754.72	596238875.68
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		176542499.44	14736135.15	161806364.29	127130543.02
Créances et emplois assimilés					
Clients		132367268.05			86628102.21
Autres débiteurs		99084906.19			153079557.07
Impôts et assimilés		35064510.47			28536897.00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers couran					
Trésorerie		460671606.42		460671606.42	391959379.29
TOTAL ACTIF COURANT		903730790.57	51516329.71	852214460.86	787384478.59
TOTAL GENERAL ACTIF		3106537416.07	1526911200.49	1579626215.58	1883570354.27

SPA LAITERIE ARIB

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		2539357158.04	2152123988.90
Variation stocks produits finis et en cours		1258012.91	2382678.50
Productions immobilisée			1253859.98
Subventions d'exploitation		49423136.00	52370804.00
I –PRODUCTION DE L'EXERCICE		2590038306.95	2208131331.38
Achats consommés		-2101273649.75	-1830540985.83
Services extérieurs et autres consommations		-23725137.32	-21988346.75
II –CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2124998787.07	-1852529332.58
III –VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		465039519.88	355601998.80
Charges de personnel		-261845646.17	-162136974.74
Impôts, taxes et versements assimilés		-10902302.38	-4335251.06
IV –EXCEDENT BRUT D'EXPLOITAION		192291571.33	189129773.00
Autres produits opérationnels		5521749.44	10189841.60
Autres charges opérationnelles		-6248031.71	-2982854.87
Dotations aux amortissements, provisions et		-161089005.23	-87401779.74
Reprise sur pertes de valeur et provisions		8897308.23	43637252.87
V –RESULTAT OPERATIONNEL		39373591.89	152572232.86
Produits financiers			
Charges financières			
VI –RESULTAT FINANCIER			
VII –RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO		39373591.89	152572232.86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-24440227.31	-27248182.70
Impôts différés (Variations) sur résultats ord		19767048.62	-1025866.52
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		2604457364.62	2261958425.85
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		-2569756951.62	-2137660242.21
VII –RESULTAT NET DES ACTIVITES OR		34700413.20	124298183.64
Elément extraordinaires (produits) (à précise)			
Elément extraordinaires (charges) (à précise)			
IX –RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X –RESULTAT NET DE L'EXERCICE		34700413.20	124298183.64

SPA LAITERIE ARIB

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		275670000.00	275670000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves – réserves consolidées (1)		193018484.47	78683964.75
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net – net part du groupe (1)		34700413.20	124298183.64
Autres capitaux net – Report à nouveau			-9963663.92
Part de la société consolidant(1)			
Part des minoritaires(1)			
TOTAL I		503388897.67	468688484.47
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		11073117.07	11073117.07
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		135041130.05	52434904.49
TOTAL II		146114247.12	63508021.56
PASSIFS COURANTS :			
Fournisseurs et comptes rattachés		146896890.00	195167377.27
Impôts		29179371.74	29798137.64
Autres dettes		557993947.74	559099277.66
Trésorerie dettes			
TOTAL III		734070209.46	784064792.67
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1383573354.27	13316261298.60

SPA LAITERIE ARIB

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2014	NET2015
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou r					
Immobilisations incorporelles		101312850.23	97512726.50	3800123.73	8850123.73
Immobilisations corporelles					
Terrais		126083827.20		126083827.20	126083827.20
Bâtiments		685399603.20	629295285.88	56104317.16	65225586.14
Autres immobilisations corporelles		1328628672.44	828670499.66	499958172.78	439143419.63
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		38437616.13		38437616.13	37691918.34
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Aitres participations et créances rattachées		200000.00		200000.00	
Autres titres immobilisés		100000000.00		100000000.00	
Prets et autres actifs financiers concourant		492060.40		492060.40	492060.40
Impots différés actif		48516803.73		48516803.73	49924819.28
TOTAL ACTIF NONCOURAN		24290711433.17	1555478512.04	873592921.13	727410754.72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2367262466.77	14730428.09	221995818.68	161806364.29
Créances et emplois assimilés					
Clients		222743308.55	36724264.22	186019044.33	95587073.49
Autres débiteurs		8651333932.22	10388334.00	76125598.22	99084906.19
Impots et assimilés		35784873.64		35784873.64	35064510.47
Autres créances et assimilés		2489041.10		2489041.10	
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers cour					
Trésorerie		431367081.23		431367081.23	460671606.42
TOTAL ACTIF COURANT		1015624483.23	61843026.31	953781457.20	852214460.88
TOTAL GENERAL ACTIF		3444695916.68	1617321638.35	1827374378.33	1579626215.58

SPA LAITERIE ARIB

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		275670000.00	275670000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves – Réserves consolidées		227718897.67	193018484.47
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net – Résultat net part du groupe (1)		206489643.97	34700413.20
Autres capitaux propres – Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		709878541.64	5003388897.67
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		11073117.07	11073117.07
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		108015399.96	135041247.12
TOTAL II		119188517.03	146114247.12
PASSIFS COURANTS :			
Fournisseurs et comptes rattachés		97871202.15	146896890.00
Impôts		46345953.07	29179371.74
Autres dettes		606442001.69	557993947.74
Trésorerie passif			
TOTAL III		750659156.91	734070209.48
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II +III)		1579626215.58	1383573354.27

SPA LAITERIE ARIB

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOT	2015	2014
Ventes et produits annexes		2629732064.26	2539357158.04
Variation stocks produits finis en cours		1839802.59	1258012.91
Production immobilisée		630300.00	
Subventions d'exploitation		17545089.00	49423136.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		- 2649747255.85	2590038306.95
Achats consommés		-051986900.38	- 2101273649.75
Services extérieurs et autres consommations		-24852884.33	-23725137.32
II – CONSOMMATION DE L'EXERCICE		- 2076839784.71	- 2124998787.07
III – VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		572907471.14	465039519.88
Charges de personnel		-228154118.92	-261845646.17
Impôts, taxes et versements assimilés		-6791814.87	-10902302.38
IV – EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		337961537.35	192291571.33
Autres produits opérationnels		11869457.43	5521749.44
Autres charges opérationnelles		-5302180.49	-6248031.71
Dotations aux amortissements, provisions et p		-104976275.21	-161089005.40
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2564102.82	8897308.23
V – RESULTAT OPERATIONNEL		242116641.90	39373591.89
Produits financiers			
Charges financières			
VI – RESULTAT OPERATIONNEL			
VII – RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO		242116641.90	39373591.89
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-37523585.42	-24440227.31
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		18966587.49	19767048.62
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		2664180816.10	2604457364.62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 2457691172.13	- 2569756951.42
VII – RESULTAT NET DES ACTIVITES		206489643.97	34700413.20
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX – RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X – RESULTAT NET DE L'EXERCICE		206489643.97	34700413.20

SPA LAITERIE ARIB

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		2671524832.42	2629732064.26
Variation stocks produits finis et cours		1650881.84	1839802.59
Production immobilisée			630300.00
Subventions d'exploitation		16953782.00	17545089.00
I – PRODUCTION DE L'EXERCICE		2690129496.26	2649747255.85
Achats consommés		-2057423361.56	-2051986900.38
Services extérieurs et autres consommations		-22352477.81	-24852884.33
II – CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2079776134.70	-2076839784.71
III – VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		610353361.56	572907471.14
Charges de personnel		-218515997.33	-228154118.92
Impôts, taxes et versement assimilés		-5183278.48	-6791814.87
IV – EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		386654085.75	337961537.35
Autres produits opérationnels		8921199.64	11869457.43
Autres charges opérationnels		-2224345.91	-5302180.49
Dotations à l'amortissement, provisions et		-125382465.90	-104976275.21
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4054093.93	242116641.90
V – RESULTAT OPERATIONNEL		272022567.51	
Produits financiers		24489041.10	
Charges financiers			
VI – RESULTAT FINANCIER		2489041.10	
VII – RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO		274511608.61	242116641.90
Impôts exigibles sur resultants ordinaires		-39842208.11	-37523585.49
Impôts différés (Variations) sur résultats ord		-6893448.86	1896587.49
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		2705593830.93	2664180816.10
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		-477817879.27	-2457691172.13
VII – REULTAT NET DES ACTIVITES OR		2277775951.64	2064899643.97
Elements extraordinaires (produits) (à precise)			
Eléments extraordinaires (charges) (à precise)			
IX – RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X – RESULTAT NET DE L'EXERCICE		227775951.64	206489643.97

SPA LAITERIE ARIB

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		275670000.00	275670000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves – Réserves consolidées(1)		393848541.64	227718897.67
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net -Résultat net part du groupe		227775951.64	206489643.97
Autres capitaux propres –Report à nouveau		-23385268.33	
Part de société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		873909224.95	709878541.64
PASSIFS NON- COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		11073117.07	11073117.07
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		80921477.07	108015399.96
TOTAL II		91994594.14	119088517.03
PASSIFS COURANTS :			
Fournisseurs et comptes rattachés		210682780.45	97871202.15
Impôts		47619692.93	46345953.07
Autres dettes		603168085.86	606442001.69
Trésorerie passif			
TOTAL II		861470559.24	750659156.91
TOTAL (I + II + III)		1827374378.33	1579626215.58

SPA LAITERIE ARIB

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOT	BRUT	AMO/PROV	NET 2016	NRT 2015
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n					
Immobilisations incorporelles		101312850.23	97512726.50	3800123.73	8850123.73
Immobilisations corporelles					
Terrains		1260838827.20		126083827.20	126.83827.20
Bâtiments		685399603.04	629295285.88	56104317.16	652225586.14
Autres immobilisations corporelles		1328628672.44	828670499.66	499958172.78	439143419.63
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		38437616.13		38437616.13	37691918.34
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		200000.00		200000.00	
Autres titres immobilisés		100000000.00		100000000.00	
Prets et autres actifs financiers non courant		492060.40		492060.40	492060.40
Impôts différés actif		48516803.73		48516803.73	49924819.28
TOTAL ACTIF NON COURANT		2429071433.17	1555478512.09	873592921.13	727411754.72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		236726246.77	14730428.09	221995818.68	161806364.29
Créances et emplois assimilés					
Clients		222743308.55	36724264.22	186019044.33	95587073.49
Autres débiteurs		86513932.22		76125598.33	99084906.19
Impôts et assimilés		35784873.64		35784873.64	35064510.47
Autres créances et emplois assimilés		2489041.10		2489041.10	
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courra					
Trésorerie		431367081.23		431367081.23	460671606.42
TOTAL ACTIF COURANT		1015624483.51	61843026.31	953781457.20	852214460.86
TOTAL GENERAL ACTIF		3444695919.68	1617321538.35	1827374378.33	1579626215.58

SPA LAITERIE ARIB

EXERCICE: 01/01/2017 AU 31/12/2017

BILAN (ACTIF)				
LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2011
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	101 493 471,73	101 315 278,29	178 193,44	
Immobilisations corporelles				
Terrains	126 083 827,20		126 083 827,20	
Bâtiments	687 065 094,86	644 410 869,68	42 654 225,18	
Autres immobilisations corporelles	1 448 425 814,60	813 314 770,35	635 111 044,25	
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	75 723 803,11		75 723 803,11	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	200 000,00		200 000,00	
Autres titres immobilisés	100 000 000,00		100 000 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	492 060,40		492 060,40	
Impôts différés actif	54 202 314,54		54 202 314,54	
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 593 686 386,44	1 559 040 918,32	1 034 645 468,12	
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	222 489 764,89	4 167 005,45	218 322 759,44	
Créances et emplois assimilés				
Clients	256 904 714,38	36 724 264,22	220 180 450,16	
Autres débiteurs	131 666 740,59	12 483 733,20	119 183 007,39	
Impôts et assimilés	43 566 537,78		43 566 537,78	
Autres créances et emplois assimilés	2 489 041,10		2 489 041,10	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	375 628 639,95		375 628 639,95	
TOTAL ACTIF COURANT	1 032 745 438,69	53 375 002,87	979 370 435,82	
TOTAL GENERAL ACTIF	3 626 431 825,13	1 612 415 921,19	2 014 015 903,94	

SPA LAITERIE ARIB

BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		275 670 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		537 879 224,95	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		256 920 278,57	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 070 469 503,52	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		11 073 117,07	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		84 865 690,10	
TOTAL II		95 938 807,17	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		207 757 914,25	
Impôts		47 656 226,99	
Autres dettes		592 193 452,01	
Trésorerie passif			
TOTAL III		847 607 593,25	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 014 015 903,94	

SPA LAITERIE ARIB

COMPTE DE RESULTAT/NATURE		
LIBELLE	2017	2016
Ventes et produits annexes	2 716 235 069,71	
Variation stocks produits finis et en cours	81 471,30	
Production immobilisée	8 399 958,79	
Subventions d'exploitation	16 317 769,00	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	2 741 034 268,80	
Achats consommés	-2 095 928 389,44	
Services extérieurs et autres consommations	-29 038 184,25	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-2 124 966 573,69	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	616 067 695,11	
Charges de personnel	-212 331 684,90	
Impôts, taxes et versements assimilés	-6 459 289,06	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	397 276 721,15	
Autres produits opérationnels	22 786 683,50	
Autres charges opérationnelles	-6 559 081,85	
Dotations aux amortissements, provisions et p	-132 548 688,80	
Reprise sur pertes de valeur et provisions	3 946 218,62	
V- RESULTAT OPERATIONNEL	284 901 852,62	
Produits financiers	5 750 000,00	
Charges financières		
VI-RESULTAT FINANCIER	5 750 000,00	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO	290 651 852,62	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-39 417 084,86	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi	5 685 510,81	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES	2 773 517 170,92	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES	-2 516 596 892,35	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR	256 920 278,57	
Eléments extraordinaires (produits) (à précise		
Eléments extraordinaires (charges) (à précise		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	256 920 278,57	